مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية

(كتاب الإفادات والإنشادات للشاطبي ت ٧٩٠ هـ أنموذجاً)

د/ حسام محمد عبد الرحيم محمد(*)

الملخص:

يَهْدُف هذا البحث إلى دراسة الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية من خلال كتابٍ أندلسي مهم في هذا المجال، وهو كتاب (الإفادات والإنشادات) للعالم الأندلسي الشهير الإمام الشاطبي، حيث يتناول البحث جانباً مهماً من الحياة الثقافية والأدبية في بلاد الأندلس يتمثل في: المجالس العلمية التي اشتهرت بها الحياة العلمية في بلاد الأندلس.

وتكمُن أهمية دراسة هذه المجالس في إبراز جهود علماء الأندلس الذين أخذ منهم الشاطبي، وقد مَحَى الزمان آثارهم النحوية والتصريفية فلم يُبْقِي لهم مصدراً يُرجع إليه لمعرفة آثارهم، كأبي عبد الله المقري الجدِّ توفي سنة ٧٥٨هـ، والشريف التلمساني توفي ٧٧١هـ. أو لهم آثارٌ نحوية وتصريفية لكن لم تُسَجَّل هذه المجالس في كتبهم، وهي بلا شك تضاف إلى جهودهم النحوية والتصريفية كأبي عبد الله ابن الفخار المتوفي سنة ٧٥٤هـ، وأبي سعيد ابن لُب المتوفي سنة ٧٨٣ هـ، فكانت هذه المجالس العلمية السجل العلمي الوثائقي الذي يكشف بعض الجوانب العلمية لهؤلاء العلماء.

وقد عني البحث بدراسة بعض هذه المجالس لإبراز الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية، وبيان مدى التأثر والتأثير لنحاة الأندلس بنحاة المشرق العربي من نحاة البصرة والكوفة، ورصد المسائل النحوية والصرفية التي دار الخلاف النحوي حولها، وتخريجها وبيان مواطن الاستشهاد فيها، وبيان اختيار صاحب المجلس مع الكشف عن أدلته، وشواهده النحوية.

وقد تبين من خلال هذه المجالس أنها كانت في عصر يموج بالعلم والتعلم، وذلك من خلال تأويل الآيات الواردة في هذه المجالس وإعرابها، وإعراب ما استشكل من كلمات الأشعار وغيرها مما ورد في هذه المجالس العلمية التي تعكس ازدهار الحياة العلمية بها .

الكلمات المفتاحية: الخصائص النحوية، المجالس الأندلسية، الإفادات، الإنشادات، الشاطبي.

(*) الأستاذ المساعد بقسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم- جامعة المنيا

Grammatical and Morphological Features of Andalusian Scholarly Gatherings (A Study of *Al-Ifādāt wa al-Inshādāt* by Al-Shāṭibī as a Model)

Abstract:

This research aims to study the grammatical and morphological features of Andalusian scholarly gatherings through an important Andalusian book in this field: *Al-Ifādāt wa al-Inshādāt* by the renowned Andalusian scholar Imam Al-Shāṭibī. The study delves into a significant aspect of cultural and literary life in Andalusia, particularly the scholarly gatherings that characterized the intellectual life of the region.

The importance of studying these gatherings lies in highlighting the efforts of Andalusian scholars from whom Al-Shāṭibī learned. Many of these scholars' grammatical and morphological contributions have faded over time, leaving no sources to refer to for their work. Examples include Abu Abd Allah Al-Maqri Al-Jadd, who passed away in 758 AH, and Al-Sharif Al-Tilimsani, who died in 771 AH. Other scholars had grammatical and morphological contributions, but their discussions in these gatherings were not recorded in their books. These contributions, without a doubt, should be added to their linguistic efforts, such as Abu Abd Allah Ibn Al-Fakhar (d. 754 AH) and Abu Said Ibn Lub (d. 783 AH). These scholarly gatherings served as documentary records that reveal some aspects of their scientific contributions.

The research focuses on studying selected gatherings to highlight the grammatical and morphological features of Andalusian scholarly discussions. It examines the extent to which Andalusian grammarians were influenced by and influenced the grammarians of the Arab East, specifically those of Basra and Kufa. Additionally, it traces the grammatical and morphological issues debated in these gatherings, providing their interpretations and explanations, identifying the points of linguistic citation, and analyzing the perspectives of the host scholar while revealing their supporting evidence and grammatical proofs.

These gatherings reveal that they occurred in an era teeming with knowledge and learning, as seen through the interpretation and syntactic analysis of Quranic verses mentioned in these discussions, as well as the parsing of complex poetic words and other linguistic inquiries. These scholarly meetings reflect the intellectual prosperity of Andalusian society at the time.

Keywords: Grammatical features, Andalusian scholarly gatherings, *Al-Ifādāt*, *Al-Inshādāt*, Al-Shāṭibī.

الإطار العام للبحث:

الحمدُ للَه الذي لا يُستفتَحُ بأفضلِ من اسمه كلام، ولا يُستنجحُ بأحسن من صنعه مَرام، أحمدهُ سبحانَهُ بما هو أهله، وأُثْني عليهِ بما يليقُ بهِ ويستأهلهُ، وأُصَلّي وأُسلِمُ على خاتمِ رسلِهِ، وخيرته من خلقه؛ سيدنا محمد؛ صاحب المقامِ المحمودِ، والحوض المورود، صلَى الله عليهِ وعلَى آلهِ وصحْبِهِ ومنْ سَارَ عَلَى هَدْيِهِ، واستن بسنته إلى يوم الدينِ،،، وبعد :

فقد كان لنحاة الأندلس شغف بتعلم النحو وتعليمه، وقد تأثروا بنحاة المدرستين البصرية والكوفية في الأصول والمسائل والأحكام النحوية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم، فاللاحق يأخذ عن السابق ويتأثر به فيما كتب وألف.

وقد جاء هذا البحث ليرصد بعض الجهود النحوية والصرفية لبعض شيوخ المدرسة الأندلسية من خلال المجالس العلمية التي أنشئت من أجل تيسير هذا العلم وتبسيطه، وتذليل صعابه على الطلاب.

ويعد كتاب (الإفادات والإنشادات) لأبي إسحاق الشاطبي (ت: ٧٩٠هـ)، من الكتب التي تَعْكِسُ صورة للحياة العلمية المزدهرة في العصر الأندلسي حيث انتشرت المدارس العلمية، وزاد تشجيع الخلفاء والأمراء للعلماء على التأليف والتعليم، وعلا قدر شيوخ الأندلس، وتوافد العلماء عليهم من بلاد المشرق والمغرب. مما بعث على ازدهار الحياة العلمية في بلاد الأندلس، وانتشار المجالس العلمية في ربوعها.

وقد حوى كتاب (الإفادات والإنشادات) للإمام الشاطبي كثيراً من الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية، فقمت بجمعها والتدليل عليها، ودراستها للوقوف على الدرر التي تكمن في هذه المجالس فجاء البحث بعنوان: الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية (كتاب الإفادات والإنشادات للشاطبي أنموذجاً).

أسباب اختيار الموضوع:

دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب منها:

١ـ مكانة الشاطبي العلمية التي برزت في علمي النحو وأصول الفقه، ومنها هذا المؤلف الذي مزج في بعض مسائله بين العلمين، مما يدل على أنَّ العلوم الإسلامية لحمة واحده يُكمِّلُ بعضها بعضا.

٢ـ أهمية المجالس العلمية ودورها في إبراز جهود علماء الأندلس الذين أخذ منهم الشاطبي ممن مَحَى الزمان آثارهم النحوية والتصريفية فلم يُبْقِي لهم مصدراً يُرجع إليه لمعرفة آثارهم كأبي عبد الله المقري الجدِّ توفي سنة ٧٥٨هـ ، والشريف التلمساني توفي ٧٧١هـ. أو لهم

آثارٌ نحوية وتصريفية لكن لم تُسَجَّل هذه المجالس في كتبهم، وهي ـــ بلا شك ـــ تضاف إلى جهودهم النحوية والتصريفية كأبي عبد الله ابن الفخار المتوفي سنة٧٥٤هـــــ، وأبي سعيد ابن لُب المتوفي سنة ٧٨٣ هـــــــ، فكانت هذه المجالس بمثابة السجل العلمي الذي يكشف بعض الجوانب العلمية لهؤلاء العلماء.

أسئلة البحث:

يحاول هذا البحث الإجابة عن جملة من الأسئلة، أهمّها:

١ــ هل للمجالس الأندلسية مزيّة ومنزلة عن غيرها من المجالس؟

٢ــ ما أبرز الخصائص النحوية والصرفية في بلاد الأندلس؟

٣ــ لماذا تم المزج بين النحو وغيره من العلوم في المجالس الأندلسية؟

٤ــ ما جهود الشاطبي في توظيف الأحكام النحوية في الإجابة عن أسئلة طلاب العلم؟

الدراسات السابقة:

على حد اطلاعي لم تعن دراسة مستقلة بموضوع هذا البحث، وإن كانت هناك بعض الدراسات التي تناولت النحو الأندلسي بالدراسة والشرح، والنقد، والتحليل، والتأثير والتأثر، وقد وقفت على بعض منها، بيانها على النحو الآتي:

١ـــــ أصول الدرس النحوي عند الشاطبي، حميد النهاري، مجمع اللغة العربية على الشبكة العالمية، العدد١٢، ٢٠١٦م.

٢- الأصول النحوية عند المدرسة الأندلسية، للباحث/ عبد العزيز عبد العزيز المرسى الحداد، (دكتوراه) في جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية بالزقازيق، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م.

٢ـــــ الاتجاهات النحوية في الأندلس د/ أمين علي السيد، كلية دار العلوم- جامعة القاهرة ١٩٦٤م.

٣ــ تأثير الكوفيين في نحاة الأندلس، د/ محمد بن عمار درين (دكتوراه) سلسة الرسائل الجامعية ـــ جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٢٧هـــ ـــــ ٢٠٠٦م.

٤ــ تطور الدرس النحوي بالأندلس في القرنين الخامس والسادس، رسالة دكتوراه، إعداد/ وائل أبو صالح، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، ١٤٠١هـــــ= ١٩٨١م.

٥- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، أطروحة لاستكمال درجة الماجستير، إعداد: فادي صقر أحمد عصيدة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٦م.

٦- خصائص مذهب الأندلس النحوي خلال القرن السابع الهجري، د/ عبد القادر رحيم الهيتي، منشورات جامعة قار يونس ـــ بنغازي، ١٩٩٣م.

كل هذه الدراسات لم تتحدث عن خصائص النحو والصرف في بلاد الأندلس باستثناء الدراسة الأخيرة فقد تحدثت بشكل عام عن بعض الخصائص مثل: الاستشهاد، وموقفهم من التعليل، واتجاههم إلى تيسير النحو، ولم يتحدث عما نحن بصدده في هذا البحث وهو الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية، كما أنه خص بحثه بالقرن السابع، والإمام الشاطبي كان في القرن الثامن الهجري.

٦- الفوائد النحوية والصرفية في كتاب الإفادات والإنشادات للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) جمعاً ودراسة، د/ صابر السيد محمود أحمد، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بجرجا، العدد العشرون، للعام ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م، وهو دراسة استقصائية للمسائل النحوية والصرفية في الكتاب ودراستها دراسة تحليلية مع التركيز على إبراز جهود الشاطبي النحوية والصرفية في الكتاب.

ويتفق مع البحث محل الدراسة في بعض المسائل التي ذُكرت في البحث كنماذج للخصائص النحوية والصرفية الواردة في الكتاب.

ويختلف البحث محل الدراسة معه فيما يأتي:

١ـ أنَّ بحث الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية يركز على إبراز هذه الخصائص في مجالس الأندلسيين خاصة مع التأصيل لكل خصيصة من هذه الخصائص من الكتب التي عُنيت بذلك، والاكتفاء بذكر نماذج على ذلك من كتاب الإفادات والإنشادات، لما بحث الفولئد النحوية والصرفية فإنه دراسة استقصائية للمسائل من غير التعرض لإبراز خصائص هذه المجالس.

٢ـ بحث الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية يذكر بعض النماذج للتدليل على خصائص هذه المجالس مع ترك النماذج المتشابهة مع غيرها في الخصيصة نفسها، بخلاف بحث الفوائد فإنه دراسة استقصائية لجميع المسائل الواردة في الكتاب.

منهج البحث:

اعتمد الباحث في هذا البحث المنهج الوصفي حيث يقوم بتحديد الخصائص النحوية والصرفية من خلال كتاب (الإفادات والإنشادات) للشاطبي، ودراستها ورصد الخصائص النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية من خلال نماذج الدراسة.

خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وقسمين، ثم خاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

المقدمة: فقد احتوت على ذكر أهميّة هذا الموضوع، وأسئلة البحث، وحدوده، وخطة البحث، والدراسات السابقة.

القسم الأول: الإمام الشاطبي وكتابه (الإفادات والإنشادات)، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: الإمام الشاطبي حياته وآثاره.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (الإفادات والإنشادات).

المطلب الأول: التعريف بالمناظرات والمجالس والإنشادات.

المطلب الثاني: منهج الشاطبي في كتاب الإفادات والإنشادات.

القسم الثاني: السمات النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية في كتاب (الإفادات والإنشادات) للإمام الشاطبي، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: السؤال والجواب في تقرير المسألة.

المطلب الأول: الخلاف في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له.

المطلب الثاني: وزن (إجازة) وتصريفها.

المبحث الثاني: الجمع بين النحو وغيره من العلوم.

المطلب الأول: دلالة اسم الفاعل بين النحويين والأصوليين.

المطلب الثاني: الجمع بين مسألة فقهية ومسألة في العربية.

المبحث الثالث: السؤال عن الواضحات.

المطلب الأول: الزوائد في أول المضارع.

المطلب الثاني: الفعل المضارع بين الإعراب والبناء.

المبحث الرابع: تنوع أدلة الاستشهاد في الجواب.

المطلب الأول: وجه الكسر في كلمة (يومئذٍ).

المطلب الثاني: وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية في آيات قرآنية.

المبحث الخامس: نقل أقوال نحاة الأندلس الذين فقدت كتبهم.

المطلب الأول: موضع الجملة الواقعة بعد (حتى الابتدائية) من الإعراب.

المطلب الثاني: إهمال (إنْ) في قوله تعالى ﴿**إِنْ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَانِ**﴾ **[طه: ٦٣].**

الخاتمة: وفيها أهمّ النتائج التي توصل إليها البحث، وفهرس المصادر والمراجع.

مجلة كلية الآداب بالوادي الجديد- مجلة علمية محكمة- إبريل ٢٠٢٣

القسم الـــأول: الإمام الشاطبي وكتابه الإفادات والإنشادات.

المبحث الـــأول: الإمام الشاطبي حياته وآثاره:

اسمـــــــه ونسبه:

هُوَ الإِمَام أبو إسحاق إِبْرَاهِيم بن مُوسَى بن مُحَمَّد اللَّخْمِيّ الغرناطي الشاطبي، الأصولي النحوي، الفقيه، المالكي(١)، وهو غير الإمام الشاطبي صاحب نظم الشاطبية (٢) في علم القراءات.

مولـــده ونشأته:

لم تُسجل لنا كتب التراجم التي ترجمت للشاطبي شيئًا عن مَكَان وِلَادَته، وَلَا عَن تاريخها، أما عن نشأته فإنَّه نشأ في مدينة غرناطة، ولم تسجل كتب التراجم شيئًا عن رحلته عن بلده، فكلها تُشير إلى أنه قد تلقى العلوم على أبرز مشايخ (غرناطة) في العصر الذي عاش فيه، سواءٌ أكانوا من علمائها أم ممن ارتحلوا إليها، وأنه قد نال حظًا وافراً من علوم متنوعة فاق فيها أقرانه وكبار العلماء في عصره، من أبرز هذه العلوم: علم أصول الفقه، والحديث، والتفسير، والنحو وغيرها.

يقول الشاطبي في مقدمة كتابه الاعتصام: "لم أزل مُنْذُ فُتق للفهم عَقْلِي، وَوجه شطر الْعلم طلبي، أنظر فِي عقلياته، وشرعياته، وأصوله، وفروعه، لم أقتصر مِنْهُ على علم دون علم، وَلَا أفردت عَن أَنْوَاعه نوعًا دون آخر حَسْبَمَا اقْتَضَاهُ الزَّمَان والإمكان ..." (٣).

مكانته وثناء العلماء عليه:

تبوأ الشاطبي مكانة عالية، وشهرة واسعة في علم العربية، وقد تكاثرت عبارات الأئمَّة في بيان منزلته، والثناء عليه، جاء في نيل الابتهاج: "له استنباطات جليلة، ودقائق منيفة، وفوائد لطيفة، وأبحاث شريفة، وقواعد محررة محققة، على قدم راسخ من الصلاح والعفة، والتحري والورع، حريصًا على اتباع السنة، مجانبًا للبدع والشبهة" (٤)، وجاء في معجم المفسرين:"حافظ ثقة، مُحدِّثٌ، مفسرٌ ، أُصولي، من أئمة فقهاء المالكية"(٥).

---

(١) انظر ترجمته في: برنامج المجاري لأبي عبد الله المجاري ص ١١٦، ونيل الابتهاج بتطريز الديباج لأبي العباس التنبكتي ص ٤٨، والأعلام ٧٥/١، ومعجم المؤلفين، لعمر كحَّالة ١١٨/١، ومعجم المفسرين، لعادل نويهض ٢٣/١.

(٢) الشاطبي صاحب القراءات هو: أبو محمد القاسم بن فيره بن خلف بن أحمد الرعيني الشاطبي المتوفى سنة ٥٩٠هـ . انظر : وفيات الأعيان، لابن خلكان ٧١/٤ وما بعدها، وبغية الوعاة، للسيوطي ٢٦٠/٢ .

(٣) الاعتصام، للشاطبي ٣١/١.

(٥) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص ٤٨

(١) معجم المفسرين، لعادل نويهض ٢٣/١.

شيـــــــوخه:

أخذ الشـــاطبي بنصـــيب كبير من الثقافة والمعرفة، جعلته يأخذ عن جل علماء عصـــره ومشايخه، ومن هؤلاء العلماء:

ابن الفخار: هو أبو عبد الله محمد بن علي الخولاني البيري، نسـبة لقبيلة خولان، شـيخ الجماعة فِي العربية غير مدافع، جدد بالأندلس مَا كَانَ درس من لِسَان الْعَرَب بعد أبي علي الشلوبين، أخذ عن الغافقي وابن عبد المهيمن وغيرهم، له شرح على جمل الزجاجي توفى سنة ٧٥٤ هـــ[١].

أبو عبـد الله المقري: هو محمـد بن محمـد بن أحمـد بن أبي بكر بن يحيى بن عبـد الرحمن التلمســـاني المقري الجد، تمييزًلـله عن حفيده صـــاحب (نفح الطيب)، من مؤلفلته: (الحقائق والرقائق) و(القواعد الفقهية) توفي سنة ٧٥٨هـــــ [٢].

الشـــريف التلمســـاني: هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الإدريســـي الحَسَـــني ، المعروق بالشريف التلمساني، علاّمة تلمسان في عصره، له مفتاح الوصول إلى بناء الفروع والأصول، توفي سنة ٧٧١هـــــ[٣] .

أبو عبد الله البلنســي: محمد بن علي بن أحمد الدّويســيّ البلنســي، أحد علماء العربية، لازم ابن الفخار طويلًا، وأخذ عنه، له من المؤلفات: تفسـير للقرآن الكريم، وآخر في مبهماته، توفي سـنة ٧٨٢هـــ [٤].

ابن لُب: أبو ســعيد قاســم بن فرج ابن لُب التغلبي الغرناطي: نحوي، من الفقهاء العلماء، انتهت إليه رياســـة الفتوى في الأندلس، ولي الخطابة بجامع غرناطة،له كتاب في (الباء الموحدة) وأرجوزة في (الألغاز النحوية)، و(تقييدات على بعض جمل الزجاجي)، توفي ســـنة ٧٨٣ هـــــ[٥].

تلامـــيـــذه:

أخذ العلم عن أبي إسـحاق الشـاطبي جماعة من أعلام غرناطة كانوا يحضـرون دروسـه، ويستفيدون من علمه من أشهر هؤلاء:

---

(٢) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني ٣٠٩/٥، ويرجح أنه توفي سنة ٧٥٦هـــ ؛ لأن الشاطبي ذكر في الإفادات والإنشادات ص١٤٣، ١٤٤ تلمذته على يديه بعد ٧٥٤هـــ، وكان معجبًا بفطنته وذكائه، وهو لم يزل صغيرًا.

(٣) انظر ترجمته في: نيل الابتهاج ص ٤٢١.

(٤) انظر: نيل الابتهاج ص ٥٢٦، والأعلام ٣٢٧/٥.

(٥) انظر: الدرر الكامنة ٨٤/٤، والأعلام ٢٨٦/٦.

(٦) انظر: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد ٤٨٣/٨، والأعلام ١٤٠/٥.

أبو يحيى ابن محمد بن عاصم: تلقى عن الشاطبي الفقه وعلوم اللغة، له كتاب (الروض الأريض في تراجم ذوي السيوف والأقلام والقريض)، والذي جعله ذيلًا لكتاب الإحاطة في أخبار غرناطة، توفي سنة ٨١٣هـ[١].

أبو عبد الله المجاري: هو محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي، أخذ عن الشاطبي، ومن مؤلفاته (برنامج المجاري) الذي ترجم فيه لشيخه الشاطبي، توفي سنة ٨٦٢هـ[٢].

أبو جعفر القصَّار: هو أحمد القصار الأندلسي الغرناطي، كان أستاذًا محققًا وهو من تلامذة الشاطبي المقربين، وقد كان الشاطبي يعرض عليه بعض المسائل العلمية حين تصنيفه لكتابه (الموافقات)، وقد أغفل المترجمون للقصَّار سنة وفاته[٣].

مؤلفـــاته:

ألَّف الإمام الشاطبي عدة مؤلفات في علوم متنوعة كأصول الفقه، والتفسير، والحديث، والنحو وغيرها، من أشهر هذه المؤلفات ما يأتي:

(١) الاعتصام[٤].

(٢) أصول النحو[٥].

(٣) الإفادات والإنشادات[٦].

(٤) عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق[٧].

(٥) فتاوى الإمام الشاطبي[٨].

(٦) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية[٩].

(٧) المجالس[١٠].

(٨) الموافقات في أصول الأحكام[١١]

---

(٢) انظر: السابق ص ٥٠.

(٣) انظر: برنامج المجاري ص ١١٦، ١١٧.

(٤) انظر: نيل الابتهاج ص ٥٠.

(٥) حققه لأول مرة الشيخ محمد رضا، ثم حققه د/ مصطفى أبو سليمان الندوي، ثم حققه : سليم بن عيد الهلالي، وطبع في دار ابن عفان، السعودية، وصدرت طبعته الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

(٦) انظر: نيل الابتهاج ص ٤٩.

(٧) حققه د/ محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى سنة ١٩٨٣م.

(٨) انظر: الأعلام ١/٧٥.

(٩) حققها د/ محمد أبو الأجفان، وصدرت طبعته الأولى سنة١٩٨٣م، وطبعته الثانية ١٩٨٥م.

(١٠) حققه مجموعة من الباحثين في ١٠ أجزاء ، وطبع في: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، وصدرت طبعته الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

(١١) انظر :نيل الابتهاج ص ٤٩ .

(١) حققه أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان وطبع في دار ابن عفان، وصدرت طبعته الأولى ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م .

وفـــــاته:

بعد حياة مليئة بالعلم والتأليف توفي أبو إسحاق الشاطبي في يوم الثلاثاء، الثامن من شهر شعبان سنة تسعين وسبعمائة هجرية[١]، رحمه الله رحمة واسعة، وأجزل له المثوبة والعطاء.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب الإفادات والإنشادات.

المطلب الأول: التعريف بالمناظرات والمجالس والإنشادات:

انتشرت كتب الإفادات والإنشادات في بلاد الأندلس، ولم يكن الشاطبي أول من ألّف فيها، فقد سبقه إليها: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المتوفى سنة ٤٣٦هـ صاحب كتاب (بهجة المَجالس وأنس المُجالس)، وألّف أبو عبد الله محمد بن جابر بن محمد القيسي الوادي آشي ثم التونسي المعروف بصاحب الرحلتين، المتوفى سنة ٧٤٩هـ كتاب (الإنشادات البلدانية)، ثم جاء بعدهما أبو إسحاق الشاطبي وألف كتابه (الإفادات والإنشادات)[٢]، وقد كانت بيئة الأندلس بيئة خصبة لظهور مثل هذا النوع من التأليف، فقد انتشرت فيها المدارس العلمية، والعلماء من بلاد المشرق والمغرب للتدريس بها، كل هذا كان باعثًا على ظهور هذا النوع من التأليف؛ لأن الإفادات والإنشادات ما هي إلا سماع من الشيخ لتلميذه، أو سؤال جرى بين العالم والمتعلم بقصد الإفادة، أو المناظرة، أو الإغراب في المسائل العلمية.

ومن المصطلحات التي تحتاج إلى إيضاح وبيان، لتشابكها في موضوع البحث مصطلح المناظرة، والمجالسة، والإنشادة، وهي تحتاج إلى تعريف لكي يظهر الفرق بين كل منهما .

أولًا: المناظرة: وتطلق في اللغة على المجادلة وهو (مفاعلة) من النظر؛ لأن كل واحد ينظر فيما يفلح به على صاحبه، وقيل هو من النظير وهو المثل فمعنى المناظرة: المماثلة فيما هم فيه[٣].

وتطلق المناظرة في الاصطلاح: على تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله، وإبطال قول صاحبه، مع رغبة كل منهما في ظهور الحق[٤].

ثانيًا: المجالسة: وهي طريقة من طرق التعلم، وضربٌ من ضروب الأخذ عن الشيخ، أو بين نحاة يجمعهم مذهب واحد، وهي لا تتطلب الإحاطة بعلم المناظرة ولا غيره، وقد تُطلق عليها

---

(٢) انظر : نيل الابتهاج ٥٠/١، والأعلام ٧٥/١.

(٣) انظر: الإفادات والإنشادات، للشاطبي ص ٥٨ ـــ ٦١ .

(٤) انظر: تاج العروس، للزَّبيدي ٢٤٩/١٤(ن ظ ر) .

(٥) انظر: مسألة الآداب في علم البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد ص ٦.

المناظرة ولذا كانوا يقولون: العالم الشيخ جلس للمناظرة عليه في كتاب كذا وإنما يعنون المجالسة.

والمناظرة في العلم لا تكون إلا للراسخين فيه، وغايتها إيضاح المعاني المبهمة، وتصحيح المفاهيم التي تحتاج إلى تصحيح لإزالة كل إشكال والتباس عندما تدق معاني العلم وتتشابه، ويقع الوهم والإبهام، وهي تتطلب إحاطة بعلم المناظرة، ومعرفة بقواعد المناظرات، وإحاطة بآداب المناظرات(١).

ثالثًا: الإفادة أو الفائدة: وقد عرفها أبو زيد بقوله:" الفائدة ما استفدت من طريفة مال من ذهب أو فضة أو مملوك أو ماشية وقالوا استفاد مالا استفادة وكرهوا أن يقال أفاد الرجل مالا إفادة إذا استفاده... والجمع الفوائد" (٢).

رابعًا: الإنشادة: وهي تطلق على تصوير للعلائق الإنسانية بين شيخ وشيخ، وبين طالب علم وشيخه، وتكون بغرض التعلم، أو الإغراب في مسائل العلم، أو الإلغاز على المتعلم لبيان مدى ذكائه وانتباهه، وهي مقيدة برواية الأشعار(٣).

المطلب الثاني: منهج الشاطبي في كتاب الإفادات والإنشادات.

لكل عالم منهج فيما يتناوله من قضايا وموضوعات، وقد كان للإمام الشاطبي في كتابه (الإفادات والإنشادات) منهج متفرِّدٌ فيما ينقله عن مشايخه للذين روى عنهم هذه المجالس، وتتضح معالم منهجه في النقاط الآتية:

أولًا: عنايته بالأصول النحوية:

اهتم الإمام الشاطبي في مجالسه بالأصول النحوية فاستشهد كثيراً بالقرآن الكريم(٤)، وقراءاته(٥)، وأشعار العرب(٦)، على إثبات القواعد المختلفة، ولن أذكر نماذج على ذلك فهي كثيرة في مسائل هذا البحث.

ثانيًا: الاهتمام بالتعليل:

نقل الشاطبي عن شيوخه كثيراً من التعليلات للأحكام النحوية والتصريفية التي ذهب إليها، واعتمد عليها في تقرير آرائه، من هذه التعليلات وهي كثير فيما سيذكر من مجالس هذا البحث.

---

(٢) انظر: المناظرات والإنشادات في رحلات المغاربة الحجازية، د/ عبد السلام مختار شقور ص ١٠٣.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي ٤٨٥/٢ (ف ي د) .

(٤) انظر : المناظرات والإنشادات في رحلات المغاربة الحجازية ص ١٢٧، وما بعدها .

(٥) انظر: الإفادات والإنشادات ص ١٠٨، ١٠٩.

(٦) انظر: السابق ص ١٥٤، ١٥٥.

(١) انظر: السابق ص ١٤٢، ١٤٣.

ثالثًا: نقد آراء النحويين:

نقل الإمام الشاطبي في مجالسه آراء شيوخه، وأنهم قد يجنحون تأييداً لمذهبهم إلى نقد أو رد بعض المذاهب النحوية أو الصرفية التي لا تتفق معهم من ذلك، فقد ردّ ابن الفخار رأي الأخفش في مسألة (وزن إجازة وتصريفها) واختياره مذهب سيبويه[١]، وكذا تخطئة ابن الفخار للأخفش أيضًا في أن الكسر في (يومئذٍ) إعراب لا بناء، قال الشاطبي: "قرر لنا الأستاذ الكبير أبو عبد الله ابن الفخار رحمه الله يوماً توجيه قول أبي الحسن الأخفش في كسرة الذال من نحو: (يومئذٍ) من أنها إعرابية، لا بنائية إذ لم يذكر أحد وجه هذا المذهب قبل" [٢].

القسم الثاني: السمات النحوية والصرفية للمجالس الأندلسية في كتاب (الإفادات والإنشادات)

المبحث الأول: السؤال والجواب في تقرير المسألة:

السمة الغالبة على هذه الإفادات والإنشادات التي ذكرها الشاطبي في كتابه هذا هي السؤال والجواب، وطريقة السؤال والجواب من الطرق التعليمية التي يلجأ إليها طلبة العلم للاستفادة من علوم شيوخهم فيما يعنُّ لهم من أسئلة مشكلة في العلوم العربية والإسلامية، وهي من طرق تيسير التعليم، وقد كان نحاة الأندلس يسعون إلى نشر اللغة العربية في بلادهم، ويحاولون تذليل الصعاب أمام طلابها؛ ليسهل عليهم تعلمها، ولشيوع هذه الطريقة في التعليم ألف العلماء عليها كتبًا وشروحًا لتسهيل العلوم وتقريبها لطلبة العلم، فقد استخدم هذا الأسلوب التعليمي الرماني في مؤلفاته النحوية كشرحه على (كتاب سيبويه) و(الأصول في النحو لابن السراج)، وهو أسلوبٌ يقتضي البيان والوضوح وليس الغموض والإبهام، واستخدمه ابن يعيش الموصلي في كتابه (أجوبة على مسائل نحوية)[٣]، وكتاب (أجوبة على مسائل سألها النووي في ألفاظ من الحديث) لابن مالك[٤]، وكتاب (الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية) للراعي الغرناطي[٥]، وغيرها من المؤلفات التي احتفت بالسؤال والجواب لتقريب العلوم، ومنها كتاب (الإفادات والإنشادات) للإمام الشاطبي، فمن أبرز خصائص هذا السفر الجليل هو قيامه على السؤال والجواب في المسائل النحوية والصرفية المختلفة من ذلك ما يأتي:

---

(٢) انظر: الإفادات والإنشادات ص ٩٦ ــ ٩٧ .

(٣) السابق ص ١٤٣، ١٤٤.

(٤) دراسة وتحقيق، د/ حسين يوسف اليوسف ، طبع في معهد المخطوطات العربية بمصر ١٤٤١ه ــ ٢٠٢٠م.

(٥) حققه الدكتور يوسف بن خلف بن محل العيساوي، نشر في مجلة الحكمة، عدد (٣٠)، محرم ١٤٢٦هـ .

(٦) تحقيق / سلامة عبد القادر، ماجستير في جامعة أم القرى، فرع اللغة ١٤٠٠هـ ــ ١٤٠١ه.

المطلب الأول: الخلاف في إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هو له [١] .

تحدث الشاطبي عن هذه المسألة في مجلس له مع شيخيه أبي سعيد بن لُب، وابن الفخار حول آيتين من كتاب الله تعالى، عن طريق السؤال والجواب، ومذهبه في ذلك أنَّ **(خَٰلِدِينَ فِيهَآ)**، و**(خَٰلِدًا فِيهَا)** في الآيتين حال .

قال الشاطبي في أحد مجالسه:" قال لي الأستاذ الجليل أبو سعيد بن لب ـــ حفظه الله ـــ سُئلت عن قوله تعالى في سورة النساء : ﴿**تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ**﴾ **[النساء: ١٣]**الآية ، فجمع قوله " **خَٰلِدِينَ** " وقال بعد: ﴿**وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا**﴾ **[النساء: ١٤]**، فأفرد قوله "خالدًا"، قال : وأجبت أن الجنة لما كان لأهلها فيها اجتماعات، وليس فيها فرقة ولا توجد، جاء قوله **سمحخَٰلِدِينَ فِيهَاۚ سجى** اعتباراً بالمعنى الحاصل في الجنة من الاجتماع، ولما كان أهل النار على الضد من هذا، وكل واحد منهم في تابوت من نار، حتى يقول أحدهم إنه ليس في النار إلا هو جاء قوله : ﴿**خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ**﴾ اعتباراً بهذا المعنى، فعرضت على شيخي الإمام الأستاذ أبي عبد الله بن الفخار هذا السؤال فأجاب عنه بأنه تعالى ذكر في الأولى جنات متعددة، لا جنة واحدة فقال " نُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ" [٢]، والضمير المنصوب في "ندخلهُ" وإن كان مجموعاً في المعنى فهو في اللفظ مفرد، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معاً، فجاء"خالدين" ليرفع ذلك الإيهام اللفظي[٣]، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية، وإن كان المعنى صحيحاً، وأما الآية الثانية فإنما فيها نار مفردة، فناسبها الإفراد[٤] في (خالداً)"[٥].

والخَبرُ إما مفرد وإما جملة، والمفرد: إما أن يكون جلمدا أو مشتقًا،فإن كان جلمداً – وهو الخالي من معنى الفعل فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو: "هَذا قَمَرٌ" و "هذا أَسَدٌ"، وإن كان مشتقًا – وهو ما أشعر بمعنى الفعل – فيتحمل ضمير المبتدأ نحو: "عليٌّ بَارِعٌ" و"زيدٌ قائمٌ"، فـ

---

(٢) عنون له الشاطبي بعنوان: (تأويل آيتين).

(٣) قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ: نُدْخِلْهُ هُنَا، وَفِي: نُدْخِلْهُ نَارًا بِنُونِ الْعَظَمَةِ، وَقَرَأَ لِلْبَاقُونَ: بِالْيَاءِ عَائِدًا عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. انظر: معاني القراءات لأبي منصور الأزهري ٧٥/٣ .

(٤) أي: منصوبًا على الحال.

(٥) يعني أنَّه لا يجوز أن يكون قوله: ﴿**خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ**﴾، ﴿**خَٰلِدًا فِيهَا**﴾ صفتين لجنات ونار؛ لأنهما جريا على غير من هما له فلا بُدّ من الضمير، وهو قولك: خالدين هم فيها، وخالدًا هو فيها. انظر: الكشاف ٤٨٧/١.

(١) الإفادات والإنشادات ص ١٥٤، ١٥٥.

"الخبر" في ذلك متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ، إلا إن رفع المشتق الاسم الظاهر نحو"أحمَدُ طَيِّبٌ خُلُقُه" أو رفع الضمير البارز نحو: "عَلِيٌّ مُحْسِنٌ أَنْتَ إليه" ويجب إبراز الضمير في الخبر المشتق إذا جرى الوصف الواقع خبرا على غير من هو له، سواء أحصل لبس أم لا عند جمهور البصريين، نحو: "مُحَمَّدٌ عَلِيٌّ مُكْرِمُهُ هُو" فـ (مكْرِمُهُ) خبَرٌ عن (عليّ)، وهو قائم بغيره؛ لأن المكرم محمد لا علي، وإن كان مكرمه خبر لعلي، وهذا معنى: إذا جرى الوصف الواقع خبرا على غير من هوله، والجملة خبر عن "محمَّد" والمقصود: أن محمَّدًا مُكْرِمٌ عَلِيًّا، وعُلِمَ ذلك بإبراز الضمير ، ولو اسْتَتَر الضَّميرُ لاحتمل المعنى عكس ذلك [1] .

وخالفهم الكوفيون[2]، وابن مالك، وناظر الجيش[3] فلم يلتزموا الإبراز عند أمن اللبس؛ لورود ذلك في كلام العرب متمسكين بنحو قول الشاعر[4] :

قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

فقوله: (بانوها) خبر لـ (ذُرا المجد) وهو في المعنى لـ (قومي)؛ لأنهم البانون، ولم يبرز الضمير المستتر في (بانوها)؛ لأمن اللبس إذا الذُرا مبنية لا بانية .

وقد تأول البصريون هذه الشواهد بإخراجها عن ظاهرها بتأويلات متكلفة، وقالوا في:"قومي ذرا المجد بانوها": إن التقدير: قومي بانوا ذرا المجد بانوها، ليتناسب مع مذهبهم [5] .

ووافق جمهور البصريين: مكي، والزمخشري، والأنباري، والعكبري[6] فأجازوا في قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ﴾، وقوله: ﴿خَٰلِدًا فِيهَا﴾ من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَاۚ﴾ [النساء: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]، ، حال من الهاء في(يدخله)، ولا يجوز أن يكونا صفتين لـ(جنات) و (نار) لعدم إبراز الضمير.

قال مكي:" قوله : (خَلِدين) حَال من الهاء في يدْخلهُ، وإنما جمع لأنه حمل على معنى (مَنْ) قَوْله (خَالِدا فِيهَا) حَال من الهاء فِي (يدْخلهُ)، ووحد لأنه حمل على لفظ (مَنْ) ولَو جعلت

---

(٢) انظر: الإنصاف ٥٠/١، وتمهيد القواعد ٩٦٢/٢، والتصريح ١٩٩/١، ٢٠٠، ومعجم القواعد العربية لعبد الغني الدقر ص ٢٤٢.

(٣) انظر: الإنصاف ٥٠/١ ، وأوضح المسالك ١٩٤/١.

(٤) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٠٨/١، وتمهيد القواعد ٩٦٣/٢.

(٥) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة في : شرح التسهيل ٣٠٨/١، والتصريح ٢٠٠/١، والمقاصد النحوية ٤٩٨/١.

(٦) انظر: تمهيد القواعد ٢٢/٤، ٢٣ .

(٧) انظر: مشكل إعراب القرآن لمكي ١٩٢/١، والكشاف ٤٨٧/١، والبيان في إعراب القرآن ٢٤٦/١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٣٣٧/١، ٣٣٨ .

(خَالِداً) نعتًا لـــــــ(نار) لجاز في الكلام، لكنك تظهر الضمير الذي فِي (خَالِد) فَتَقول: خالداً هو فيها" [١] .

وأجاز الزجاج ، والتبريزي[٢] أن يعربا صـــفتين موافقين في ذلك مذهب الكوفيين في المسـألة، وقد أجاز الزجاج المسـألة في قوله تعالى: "﴿ يُدۡخِلۡهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا ﴾، خالداً من نعتِ النار، ويجوز أن يكون منصوباً على الحال أي يدخله مقدراً له الخلود فيها" [٣].

ومنعها في موضـــع آخر متمســـكًا بمذهب البصـــريين عند قوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَدۡخُلُواْ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرَ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،قال الفراء: "و(غير) منصـــوبةٌ على الحال، المعنى إلا أن يؤذن لكم غير منتظرين، ولا يجوز الخفض في (غير)؛ لأنها إذا كانت نعتًا للطعام لم يكن بدٌّ من إظهار الفاعل لا يجوز إلا غير ناظرين إناه أنتم" [٤].

ومن خلال العرض السابق يتضح مجموعة من الصفات، بيانها على النحو الآتي:

أولًا: استخدام السؤال والجواب في الوصول إلى إجابة للمسألة .

ثانيًا: موافقة ابن لُب، وابن الفخار وهما من علماء الأندلس لمذهب البصريين في هذه المسألة.

ثالثًا: الذي أراه راجحًا في هذه المسـألة هو مذهب جمهور الكوفيين والذي وافقهم عليه ابن مالك وغيره وذلك لقوة أدلة هذا المذهب، وأخذه بظاهر الشواهد فهو لا يحتاج إلى تأويل وما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إلى تأويل، ومن الشـــواهد التي جاءت عليه: حكاية الفراء عن العرب:"كل ذي عين ناظرة إليك" [٥]، وقال تعالى: ﴿فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴾ [الشـــعراء: ٤]، وقرأ ابن أبي عبلة [٦] : ﴿إِلَّآ أَن يُؤۡذَنَ لَكُمۡ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيۡرِ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بجر (غَيْرِ)، فـــــــ(ناظرة) خبر عن (كل)، وليس له، فلو أبرز لقال: ناظرة هي إليك، و(خاضعين) صـفة لأرباب الأعناق، وجرت على الأعناق، ولم يبرز الضـمير، فيقول: خاضـعين هم، و(غير ناظرين) صفة لـــ (طعام)، وليس له، ولو برز الضمير لقال: غير ناظرين إناه أنتم[٧].

---

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي ١٩٢/١.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢، والبحر المحيط ٥٥١/٣.، ولم أقف عليه في مؤلفات التبريزي .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢٧/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢٣٤/٤، ٢٣٥.

(٦) انظر الحكاية في : التذييل ٢١/٤، والهمع ٣٦٧/١

(٧) انظر: المغني في القراءات للنوزاوازي ٣/ ١٤٩٩.

(٨) انظر: التذييل ٢١/٤، ٢٢.

المطلب الثاني: وزن (إجازة) وتصريفها:

تحدث الشـــاطبي عن هذه المســـألة وذكر حكاية شـــيخه ابن الفخار في وزن (إجازة) وتصريفها وهو ممن وافق مذهب الخليل، وسيبويه في المسألة .

قال الشاطبي في أحد مجالسه:" حدثني الشيخ الفقيه الأستاذ الكبير النحوي الشهير أبو عبد الله محمد بن علي بن الفخار البيري ـــــ رحمه الله ـــــ أن بعض الشيوخ كان إذا أتي بإجازة يشهد فيها، سئل الطالب المُجاز عن لفظ إجازة ما وزنه وتصريفه ؟ قلت ولما حدثنا بذلك سألناه عنها، فأملى علينا ما نصه وزن إجازة (إفعالة) وأصلها (**إجوازة**)، فأعلت بنقل حركة الواو إلى الجيم حملاً على الفعل الماضي[١] لا استثقالًا، فحركت الواو في الأصل وانفتح ما قبلها في اللفظ، فانقلبت ألفًا فصارت في التقدير (**إجاازة**) بألفين، فحذفت الألف الثانية عند سيبويه؛ لأنها زائدة والزائدة أولى بالحذف من الأصلي. وحذفت الأولى عند الأخفش؛ لأنها لا تدل على معنى زائد وهو المد، وقول سيبويه أولى؛ لأنه قد ثبت عوض للتاء من المحذوف في نحو زنادقة، وللتاء زائدة وتعويض الزائد من الزائد أولى من تعويض الزائد من الأصلي للمتناسب، ووزنها في اللفظ عند سيبويه (إفعلة)، وعند الأخفش (إفالة) ؛ لأن العين عنده محذوفة" [٢].

فمصدر الفعل الأجوف (أقام، أجاز)، إقامة، وإجازة، وقياس مصدره إقوام، وإجواز، نقلت فتحة الواو إلى القاف، ثم قلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها، فالتقى ألفان الأولى بدل العين، والثانية ألف (إفعال) فوجب حذف إحداهما.

واختلف النحويون في الألف المحذوفة على مذهبين:

المذهب الأول: وهو مذهب الخليل وسيبويه [٣] أن المحذوفة ألف (إِفْعَال)؛ لأنها الزائدة، ولقربها من الطرف؛ ولأن الاستثقال بها حصل، فلذا حُذفت وعوض عنها بالتاء ووزنها:(إفْعلة). ووافقهما: ابن مالك، وابن عقيل، وابن قيم الجوزية، والشاطبي، والشيخ خالد الأزهري[٤] .

المذهب الثاني: وهو مذهب الأخفش[٥]، والفراء[٦] أنّ المحذوفة عين الكلمة؛ لأنها أتت للدلالة على المصدر، وفي حذفها فوات للغرض الذي جاءت له، ووزنها على مذهبهم: (إفالة).

---

(٢) قال المرادي في توضيح المقاصد ١٦٠٨/٣: "إذا كان المصدر على (إفعال)، أو استفعال، مما أعلت عينه، حمل على فعله في الإعلال".

(٣) الإفادات والإنشادات ص ٩٦ ــ ٩٧ .

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١٦٠٩/٣، والارتشاف ٣٠٨/١، والتصريح ٧٤٨/٢.

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٦/٤، وإرشاد السالك لابن قيم ١٠٤٢/٢، والمقاصد الشافية ٣٣٢/٩، والتصريح ٧٤٨/٢.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ١٦٠٩/٣، والارتشاف ٣٠٨/١.

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٤/٢.

قال الفراء: "وأمّا قوله: ﴿ وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ ﴾ [النور: ٣٧]، فإن المصدر من ذوات الثلاثة إِذَا قلت: أفعلت كقيلك: أقمت وأجرت وأجبت، يقال فيه كله: (إقامة وإجارة وإجابة)، لا يسقط منه الْهَاء، وإنّما أدخلت؛ لأن الحرف قد سقطت منه الْعَين، كَانَ ينبغي أن يُقال: أقمته إقواماً وإجواباً، فلمّا سُكنت الواو وبعدها ألف الإفعال فسكنتا سقطت الأولى منهما "(١).

ومما سبق يتضح لنا ما يأتي:

أولًا: استخدام السؤال والجواب في الوصول إلى إجابة للمسألة.

ثانيًا: نقل الشاطبي موافقة شيخه ابن الفخار في المسألة في كتابه الإفادات والإنشادات، وأتي بالحكاية أيضًا في كتاب المقاصد الشافية كما هي معقبًا عليها بقوله: "وإنما أتيت بكلامه هنا، وإن كان قد تقدم معناه، تبركًا بكلام أستاذي وأستاذ أساتيذي ـــ رحمة الله تعالى عليه ـــ وبسطًا لبعض أمثلة المسألة" (٢) ، مما يدل على علو المكانة التي احتلها ابن الفخار عند تلميذه الشاطبي.

ثالثًا: الذي أراه راجحًا في هذه المسألة هو مذهب الخليل وسيبويه، وذلك لأن الألف الثانية هي ألف المصدر (إفعال) فهي زائدة، وقريبة من الطرف وهو محل التغيير، وأنّ الاستثقال حصل بها (٣) .

المبحث الثاني: الجمع بين النحو وغيره من العلوم.

النحو دعلمة العلوم ، فجميع العلوم في حاجة إليه، وهو لا يحتاج إلى أحد ، والفقه من أهم العلوم التي تحتاج إلى النحو فحاجتهُ إلى النحو ظاهرةٌ، وذلك لأنَّ النحو من جملة شرط المجتهد المطلق، كما أنّه علمٌ مستنبطٌ من الكتاب والسُّنَّةِ، وهما عربيان، ولا بُدَّ من النحو؛ لأنَّهُ أداة الفهم والاستنباط منهما، فلابُدَّ للفقيه المجتهد من معرفة الإعراب .

يقول الإمام الغزالي في سياق حديثه عن شروط المجتهد والعلوم التي عليه تحصيلُها:" .. **الثاني:** معرفة اللغة والنحو على وجه يتيسر له به فهم خطاب العرب وهذا يخص فائدة الكتاب والسنة....أعني القدر الذي يفهم به خطاب العرب وعادتهم في الاستعمال إلى حد يميز بين صريح الكلام وظاهره ومجمله وحقيقته ومجازه وعامه وخاصه ومحكمه ومتشابهه ومطلقه ومقيده ونصه وفحواه ولحنه ومفهومه، والتخفيف فيه أنه لا يشترط أن يبلغ درجة الخليل والمبرد وأن يعرف جميع اللغة ويتعمق في النحو، بل القدر الذي يتعلق بالكتاب والسنة ويستولي به على مواقع الخطاب ودرك حقائق المقاصد منه" (٤) .

---

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/٢٥٤.

(٣) المقاصد الشافية ٩/٣٣٢.

(٤) انظر: التصريح ٢/٧٤٨ .

(١) المستصفى، لأبي حامد الغزالي ص ٣٤٣، ٣٤٤ .

ومن الخصـــائص الظاهرة عند نحاة الأندلس في مجالســـهم: الجمع بين النحو وغيره من العلوم، وهي سمة ظاهرة عندهم، وخاصة في مجالس الوزراء والأمراء والعلماء؛ لأنَّ المجالس قد تجمع بين علماء النحو وغيرهم كالمحدثين والأدباء والفقهاء وغيرهم، فيتكلم كل واحد فيما يخص جانبه العلمي، وما تربطه بالمسألة النحوية من ترابط في الدليل أو التعليل، ومن المسائل التي ذكرها الإمام الشاطبي وهي تجمع بين النحو وغيره من العلوم ما يأتي:

المطلب الأول: دلالة اسم الفاعل بين النحويين والأصوليين [١]:

تحدث الإمام ابن لب عن هذه المســألة في أحد مجالســه وهي: (دلالة اســم الفاعل بين النحويين والأصــوليين)، وقد نقل ذلك عنه تلميذه الشــاطبي، ورجع الأمر في المســألة إلى لســان العرب في الحكم على المراد من دلالته .

قال الشاطبي في أحد مجالسه :" جرى بين يدي الأستاذ شيخنا أبي سعيد ـــــ رحمه الله ـــــ أن أهل الأصــول يقولون: إن اســم الفاعل إذا كان للحال حقيقة اتفاقاً، وإذا كان للاســتقبال مجاز اتفاقاً، وإذا كان للماضــي ففيه خلاف هل هو حقيقة أو مجاز؟ قال وبعض الناس يستشكل كل هذا جداً، مع قول النحويين إن اسم الفاعل معناه جار مجرى الفعل، فإن كان للماضي فهو كالماضي، وإن كان للمستقبل فهو كالمستقبل، وإن كان للحال فهو كفعل الحال، ولا خلاف أن الأفعال دلالتها على معانيها حقيقة لا مجازاً، فإذا تقرر هذا فكيف اتفق على ضـــد ما اتفق عليه النحويون ؟ قال الأستاذ فالظاهر في المسألة والحق الرجوع إلى أهل اللسان"[٢].

ولا يخلو اسم الفاعل من أن يكون مقرونا بـــــ (أل) أو مجرّدا، فإن كان مجرّدا عمل عمل فعله، من الرفع والنصــب إن كان مســتقبلاً أو حالًا، نحو: هذا ضــارب زيداً الآن، أو غداً، وجاز تنوينه ونصــب معموله، أو إضــافته، وتكون إضــافته من قبيل الإضــافة اللفظية التي لا تفيد تعريفًا أو تخصيصاً [٣]، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع [٤] .

وإذا كان دالاً على (المضــيّ)، نحو " زيد ضــاربُ عمروٍ أمسِ"، امتنع تنوينه؛ لأن التنوين قرينة ترشّح صيغة اسم الفاعل للزمن المستقبل، ووجب استعماله مضافًا إلى ما يليه[٥]، مما هو

---

(٢) عنون لها الشاطبي بـــ (دلالة اسم الفاعل) .

(٣) الإفادات والإنشادات ص ١٦٦.

(٤) انظر: المفصل ص ٢٨٩، وشرح الكافية الشافية ١٠٢٨/٢، وشرح ابن عقيل ١٠٦/٣.

(٥) معنى جريانه عليه أنه موافق له في الحركات والسكنات، لموافقة (ضارب) لـ ـــ (يضرب)، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظًا ومعنى. انظر اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤٣٧/١.

(١) انظر: اللباب للعكبري ٤٣٨/١، وأنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل لزين الدين الرازي ص ٥٩٧.

في أصله مفعولاً للفعل الذي اُشتُقَّ منه اسم الفاعل، وفي الدلالة تكون إضافته من قبيل الإضافة المحضة التي تكسبه التعريف والتخصيص.

وعلّة ذلك أن اسم الفاعل عندهم لا يعمل بمعنى المضي؛ لأنه لا يوجد في مثال الماضي تلك المشابهة اللفظية والمعنوية السالفة، وهذا مذهب جمهور النحويين [١] .

وأجاز الكسائي وغيره [٢] إعمال اسم الفاعل الدال على المضي، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ **[الكهف: ١٨]**، فـ(ذراعيه) منصوب بـ (باسط) وهو ماضٍ، وخرّجها النحويون على أنها حكاية حال ماضية [٣].

هذه دلالة اسم الفاعل عند النحويين، وأما دلالته عند الأصوليين فإنَّ اسم الفاعل إذا كان للحال حقيقة اتفاقًا، وإذا كان للاستقبال مجاز اتفاقًا، وإذا كان للماضي ففيه خلاف هل هو حقيقة أو مجاز؟

قال الآمدي :" إن الضارب من حصل منه الضرب، ومن وجد منه الضرب في الماضي يصدق عليه أنه قد حصل منه الضرب فكان ضاربا حقيقة، ولقائل أن يقول: أما الوجه الأول فإنه لا يلزم من إطلاق اسم الفاعل عليه أن يكون حقيقة، ولهذا فإنهم قالوا: اسم الفاعل إذا كان بتقدير المستقبل عَمِلَ عمل الفعل، فقيل: ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا، وليس ذلك حقيقة بالاتفاق"[٤].

ويقول السبكي: "قولنا: إطلاق اسم الفاعل باعتبار الحال حقيقة أي: أنه مقصود به الحال التي وجد مدلوله فيها، وهي حال قيام المعنى به، إذا عرفت هذا فعلى الخلاف في أن اسم الفاعل حقيقة في الحال مجاز في الماضي" [٥].

ومما سبق يتضح لنا ما يأتي:

أولًا: نقل الإمام الشاطبي عن ابن لب الجمع بين النحو وأصول الفقه في هذه المسألة .

ثانيًا: قِدَم الخلاف بين النحويين والأصوليين في دلالة اسم الفاعل، وأنَّ ابن لُب حينما عُرِضت عليه المسألة رجع الأمر إلى مايقتضيه اللسان العربي .

ثالثًا: الذي أراه في هذه المسألة هو أنّ اسم الفاعل المجرد من التعريف وجاء ما بعده منصوباً هو بمعنى الحال والاستقبال، والقرينة هي التي تبين أحدهما، نحو : هذا منجزٌ عمله الآن أو غدًا،

---

(٢) انظر: شرح ابن عقيل ١٠٦/٣، والأشموني ٢١٥/٢، ٢١٦.

(٣) انظر : شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ ٣٩١/٢، واللمحة ٣٤٢/١ .

(٤) انظر: التبيان للعكبري ٨٤١/٢، واللباب، للعكبري ٤٣٨/١، واللمحة ٣٤٣/١.

(٥) الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي ٥٦/١.

(٦) الأشباه والنظائر، للسبكي ٨٣/٢.

وإذا جاء مضافًا لما بعده فإنه يدُل على الزمن الماضي مثل: هذا قاتلُ زيدٍ، وإذا جاء معرفًا بأل فإنه يصلح للأزمنة الثلاثة، والقرينة هي التي تعين الزمن المستفاد [١].

المطلب الثاني: الجمع بين مسألة فقهية ومسألة في العربية.

قال الشاطبي في أحد مجالسه:" أورد علينا الأستاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار ـــ رحمه الله ـــ سؤالًا وهو كيف يجمع بين مسألة رجل أفرد الصلاة بثوب حرير اختياراً وبين قوله [٢]:

جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر الْيَقِينِ ؟ فلم ينقدح لنا شيء.

فقال الجواب: أن الأول ممنوع عند الفقهاء شرعًا، ورد اللام في (دم) في التثنية ممنوع عند النحاة قياسًا، وكلاهما في حكم المعدوم حسًّا، وإذا كان كذلك كان الأول بمنزلة من صلى بادي العورة اختياراً فتلزمه الإعادة، وكان للثاني بمنزلة ماباشر فيه عين (دم) على التثنية، فتلزمه الفتحة وإن كان أصلها السكون، قال ويؤكد عندك الجمع بين المسألتين في الحكم المذكور أن في كل واحدة منهما ثلاثة أقوال، ففي مسألة الثوب الإعادة مطلقًا، ونفيها مطلقًا، وتخصيصها بالوقت[٣]، وفي مسألة جرى (الدَّمَيان) سكون العين أصلًا، وفتحها أصلًا لكن من باب إلحاق الجواهر بالأعراض، وتحريكها بالفتح أصلًا أيضاً لكن من باب إلحاق الجواهر بالجواهر لا بالأعراض، فالأول لسيبويه [٤]، والثاني للمبرد[٥]، والثالث لابن سراج [٦].

قال: وهذه المسألة تشبه مسألة ابن جني في الخصائص[٧]، قال ألقيت يومًا على من كان يعتادني مسألة، فقلت له كيف تجمع بين قوله[٨] :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فيه كما عَسَلَ الطريقَ الثعلبُ

---

(٢) انظر: الزمن النحوي، د/ كمال رشيد ص ٨٤ ، ٨٥.

(٣) عجز بيت من الوافر، للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣ وصدره : فَلَوْ أنّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا

وهو من شواهد : إيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١، وأمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢، والمقاصد النحوية ٢٣١/١. الشاهد فيه : قوله (دميان) حيث ردَّ اللام في (دم) في التثنية وهو خاص بالضرورة.

(٤) انظر: الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر النيسابوري ٨١/٥.

(٥) انظر: الصحاح ٢٣٤٠/٦(د م ا)، وإيضاح شواهد الإيضاح ٣٩٣/١، ولم أجده في الكتاب

(٦) انظر: المقتضب ٢٣١/١.

(٧) انظر: الأصول، لابن السراج ٣٢٣/٣

(٨) انظر: الخصائص ٣٢٢/٣.

(١) البيت من الكامل لساعدة بن جُؤَيَّة الهُذلي، في إيضاح شواهد الإيضاح ٢١٣/١، ولسان العرب ١١/ ٤٤٦ (ع س ل)، والمقاصد النحوية ٩٨٩/٢.الشاهد فيه: قوله (الطريق) حيث نصب الطريق وهو مكان مختص على حذف (في)، والأصل عسل في الطريق؛ لأن الطريق مختص، لكنه حذف حرف الجر ضرورة لإقامة الوزن، فأفضى الفعل إلى الاسم فنصبه.

وبين قوله: (اختصم زيد وعمرو) فلم ينقدح له فيها شيء وعاد مستفهماً، فقال له اجتماعهما أن (الواو) اقتصر به على بعض ما وضعت له من الصلاحية للأزمنة مطلقًا، والطريق اقتصر بها على بعض ما كان يصلح له الإمام" (١).

هذه مسألة لطيفة في العلم ذكرها الشاطبي، وفيها سؤال من شيخه الأستاذ ابن الفخار له ولباقي طلبة العلم، وهي جمع بين مسألة فقهية وهي: (رجل أفرد الصلاة بثوب حرير اختياراً) ومسألة في العربية وهي: (ردّ اللام في (دم) في التثنية، وجمع بينهما من وجوه، وهذه طريقة أندلسية في التنظير للمسائل النحوية والصرفية في الجواز والمنع بالمسائل الفقهية تأكيداً لها في الحكم، ونظَّر لهذه المسألة في تأكيد الحكم لها بمسألة ابن جني المذكورة في الخصائص فذكر البيت: (كما عَسَلَ الطريقَ ..) وبين (اختصم زيدٌ وعمرو) وجه الجمع بينهما فقال:" اجتماعهما أن (الواو) اقتصر به على بعض ما وضعت له من الصلاحية للأزمنة مطلقًا، والطريق اقتصر بها على بعض ما كان يصلح له الإمام" (٢) .

ومسألة رد اللام في تثنية (دم) ممنوعة عند النحاة قياساً وتثنيته (دمان) من غير ردّ اللام، كما قالوا في (يد) يدان، ويجوز في الضرورة (دميان) بردّ اللام .

ـقال ابن الشجري:" وقال بعض العرب في تثنيته: (دمان)، فلم يردّوا اللام، كماـقالوا في تثنيةـيد:ـيدان، والوجه أن يكون العمل على الأكثر، ولذلك حكى قوم: دموان، والأعرف فيه الياء، وعليه أنشدوا :

فَلَوْ أنّا عَلَى حَجَرٍ ذُبِحْنَا جَرَى الدَّمَيَانِ بالخبر الْيَقِينِ"(٣)

وقال ابن فضال: " واختلف في وزن (دمٍ)؛ فقال بعضهم: (دَمَيٌ) على وزن (فَعَلٍ)، واحتج بقول الشاعر : ... (جَرَى الدَّمَيَانِ)، وقيل: وزنه (فَعْلٌ)، والأصل (دَمْيٌ)، وإنما الشاعر لما ردّ الياء في التثنية؛ لقلة الاسم حرَّكَهُ؛ ليُعْلَم أنه كان متحركًا قبل ذلك" (٤) .

ويتضح مما سبق ما يأتي:

أولًا: أورد الشاطبي هذه المسألة عن شيخه ابن الفخار، وقد جمع فيها بين مسألة فقهية ومسألة نحوية لبيان الوجوه التي تجمع بينهما.

---

(٢) الإفادت والإنشادات ص ١٣٢ـــ ١٣٤، وانظر: نفح الطيب، للمقري ٣٧٩/٥.

(٣) الخصائص ٣٢٢/٣.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢٢٨/٢.

(١) النكت في القرآن ١٢٧/١.

ثانيًا: من مميزات بيئة الأندلس اللغوية التنظير للمسائل النحوية والصرفية بالمسائل والأصول الفقهية، والبحث عن أوجه الاجتماع بين العلمين، والربط بينهما في الأحكام .

ثالثًا: وافق الشاطبي رأي الأستاذ ابن الفخار في هذه المسألة، ونظر لهذه المسألة بمسألة ابن جني التي ذكرها في الخصائص، بجامع إمكان الجمع بين كلا المسألتين .

المبحث الثالث: السؤال عن الواضـــحات.

الواضـــحات هي الأمور الظاهرة والمعروفة بدلهة عند طلاب العربية، كإعراب المبتدأ وَخَبره، وَالْفَاعِل ونائبه، والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف، ومعرفة الزائد والأصـلي في الكلمة، ومعرفة علامات الإعراب الأصـلية والفرعية وغيرها [1]، وقد كان يسـتخدمه العلماء لتدريب الطلاب على المسائل والأجوبة لتكوين ملكة الإعراب لديهم، وقد أكثر النحاة المتأخرون من ذكر هذه الواضـحات وإعرابها من أجل تقريرها وتعليمها للطلاب لا سـيما إعراب المتون النحوية كإعراب الألفية، والأجرُّومية وغيرهما.

المطلب الأول: الزوائد في أول المضارع

تحدث الشـاطبي عن اختصـار (نأيت) لزوائد المضـارع، وأنه كان معروفًا عند النحاة الأندلسيين، وقد حكى ذلك الشاطبي عن ابن الفخار إلى أن الاختصار (أنيت) ذكره بعض الطلبة من الأندلسيين أثناء الإقراء، وذلك عن طريق السؤال والجواب.

قال الشـاطبي في أحد مجالسـه:" حدثنا الأسـتاذ الكبير أبو عبد الله بن الفخار، قال جلس بعض الطلبة إلى بعض الشـيوخ المقرئين فأتى المقري بمسـألة الزوائد الأربع في أول الفعل المضـارع، وقال يجمعها قولك (نأيت)، فقال له الطالب لو جمعتها بقولك : (أنيت) لكان أملح؛ ليكون كل حرف تضعيف ما قبله، فالهمزة لواحد وهو المتكلم، والنون للاثنين وهما الواحد ومعه غيره، والواحد المعظم نفسـه؛ والياء للأربعة للغائب الواحد وللغائبين والغائبات، والتاء الثمانية للمخاطَب وللمخاطَبين وللمخاطبة وللمخاطبتين وللمخاطباتِ، وللغائبة وللغائبتين فاستحسن الشيخ ذلك منه"[2].

لكن هذا الاختصار لحروف المضارعة مذكور عند المشارقة قبل ابن الفخار، فقد ذكر ابن عقيل الاختصارين، وزاد ثالثًا وهو (نأتي) يقول:"الفصل الأول في الأحكام العامة تشتق صيغة المضـارع من الماضـي بزيادة حرف من أحرف المضـارعة في أوله: للدلالة على التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة، وهذه الأحرف أربعة يجمعها قولك : (نأتي) أو (أنيت) أو (نأيت)" [3].

---

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ١٣١٦ .

(٣) الإفادات والإنشادات ص ١٢٨.

(١) شرح ابن عقيل ٣١١/٤.

ويقول ابن الصـــائغ:"هذه يجمعها كلمة: (نَأَيْتُ)؛ ويجمعها – أيضًـــا –: (أنيت) و(أَتَيْنَ) و(تَنْأَي)" (١).

والزوائد في أول المضـــارع هي: (الهمزة، والنون، والياء، والتاء)، ومصـــطلح (زوائد المضارع) هو مصطلح مشرقي، وأول من أشار إليه ـــــ فيما اطلعت عليه ـــــ هو أبو الفتح ابن جني، يقول :" صـــحت الواو في (تَتْوِبة، وتدورة)؛ لأن في أول الكلمة التاء وهي من زوائد المضـــارع، فلو قال: (تَدِيرة، وتتيبة) فأعلوا لالتبس بـــــ (تبيع وتعيش), فصـــححوا الواو للفصل بين الاسم والفعل" (٢).

وهذه الزوائد هي التي يُشـــير إليها النحويون بالاختصـــار (نَأَيْتُ) أو (أَنَيْتُ)، وقد نظم لها ابن الصائغ رحمه الله تعالى نظمًا فقال (٣) :

وَالأَحْرُفُ الأَرْبَعَةُ المُتَابَعَهْ مُسَمَّيَاتٌ أَحْرُفَ المُضَارَعَهْ

وَسِمْطُهَا الْحَاوِي لَهَا نَأَيْتُ فَاسْمَعْ وَعِ الْقَوْلَ كَمَا وَعَيْتُ

وقد أصبح هذا الاختصار معروفًا بين أوساط النحويين حتى إنهم عرفوا المضارع بأنه:" ما كان في أوله إحدى الزوائدِ الأربعِ التي يجمَعُهَا قولُك: (أَنَيتُ)" (٤) .

ويقول الشـــاطبي :"والفعل المضـــارع هو ما في أوله إحدى الزوائد الأربع المجموعة في قولك: (أَنَيْتُ)، ويصـــلح هو لدخول البواقي عليه على جهة التعاقب، نحو: اضـــرب ونضـــرب ويضرب وتضرب وما أشبه ذلك" (٥).

ومما سبق يتضح ما يأتي:

أولًـــا: استخدام السؤال عن الواضحات من أجل اختبار الطلاب وتقرير المسألة لديهم .

ثانيًا: اهتمام نحاة الأندلس بـالاختصـــارات العلمية التي تعتبر مفاتيح لبعض الأبواب النحوية والصرفية لكي يسهل على الطلبة الإمساك بمفاتيح هذا العلم .

ثالثًا: أنَّ مصـطلح زوائد المضـارعة هو مصـطلح مشـرقي، كما أن اختصـاره أيضًـا كان لنحاة المشـرق قبل نحاة الأندلس، وليس كما حكى الشـاطبي في مجلسـه أنه من أقوال بعض الطلبة من الأندلسـيين، وربما كان ذلك لبُعد المسـافة بين نحاة الأندلس ونحاة المشـرق، وعدم نقل الكثير من

---

(٢) اللمحة ١/١٤٥.

(٣) المنصف لابن جني ١/٣٢٥.

(٤) اللمحة ١/ ١٤٥.

(٥) متن الآجرومية لابن آجرُّوم ص ١٠.

(١) المقاصد الشافية ١/٥٩.

المؤلفات بينهم هو الذي جعل الشـــاطبي يزعم في كثيرٍ من المجالس أنها من خصـــائص نحو الأندلسيين، والأمر بخلافه.

المطلب الثاني: الفعل المضارع بين الإعراب والبناء.

قال الشاطبي في أحد مجالسه: "حدثنا الأستاذ الكبير الشهير أبو عبد الله **بن الفخار** شيخنا رحمه الله، قال حدثني بسبتة بعض المذاكرين أن ابن خميس[1] لما ورد عليها بقصد الإقراء بها اجتمع إليه عيون طلبتها فألقوا عليه مسائل من غوامض الاشتغال، فحاد عن الجواب بأن قال لهم أنتم عندي كرجل واحد، يعني أن ما ألقوا عليه من المسائل إنما تلقوها من رجل واحد، وهو **ابن أبي الربيع** فكأنه إنما يخاطب رجلاً واحداً ازدراء بهم، فاستقبله أصغر القوم سنًا وعلمًا فقال له: إن كنت بالمكان للذي تزعم فأجبني عن هذه المســـائل من باب معرفة علامات الإعراب التي أذكرها لك، فإن أجبت فيها بالصواب لم تحظ بذلك في نفوسنا لصغرها بالنظر إلى تعاطيلها من الإدراك والتحصيل، وإن أخطأت فيها لم نسكنك هذا البلد، وهي عشرة:

الأولى: أنتم يا زيدون تغزون.

والثانية: أنتن يا هندات تغزون.

والثالثة: أنتم يا زيدون ويا هندات تغزون.

والرابعة: أنتن يا هندات تخشَيْنَ.

والخامسة: أنتِ يا هند تَخْشين.

السادسة: أنت يا هند تَرْمِيْنَ.

السابعة: أنتن يا هندات ترمين.

الثامنة: أنتن يا هندات تَمْحِيْنَ أو تَمْحُونَ كيف تقول؟ .

التاسعة: أنتِ يا هند تَمْحِيْنَ أو تَمْحُوْنَ، كيف تقول؟ .

العاشرة: أنتما تمحوان أو تمحيان، كيف تقول ؟

فهل هذه الأفعال كلها مبنية أو معربة أو بعضها مبني وبعضها معرب؟ وهل هي كلها على وزن واحد أو على أوزان مختلفة؟ علينا الســـؤال وعليك التمييز. هلم الجواب؟ فبُهت الشـــيخ،

---

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن خميس بن عمر بن محمد بن عمر بن محمد الحميري الحجري الرعيني ، كان رحمه الله نسيجًا وحده زهدًا وانقباضًا، وأدبًا وهمّةً، حسن الشّيبة، جميل الهيئة، سليم الصّدر، قليل التّصنّع، بعيدًا عن الرّياء والهوادة عاملًا على السياحة والعزلة، عالمًا بالمعارف القديمة، قائمًا على صناعة العربية والأصلين، طبقة الوقت في الشعر، وفحل الأوان في النظم المطوّل، أقدر الناس على اجتلاب الغريب، له أشعار كثيرة جمعها أبو عبد الله القاضى: محمد بن إبراهيم الحضرمي في جزء سماه : (الدرّ النفيس؛ فى شعر ابن خميس) توفى بغرناطة في ضحوة عيد الفطر سنة ٧٠٨هـ وهو ابن نيّف وستين سنة. انظر ترجمته في: الإحاطة في أخبار غرناطة، لابن الخطيب ٣٧٦/٢ وما بعدها، ودرة الحجال في أسماء الرجال، لأبي العباس ابن القاضي ٢٧/٢ ــ ٣٢ .

وشُـغل المجلس بأن قال: إنما يسـئل عن هذا صـغار الولدان! فقال له الفتى فأنت دونهم إن لم تجب، فانزعج الشـيخ، وقال هذا سـوء أدب، ونهض منصـرفًا ولم يصـبح إلا بمالقة متوجهًا إلى هذه الحضـرة حرسـها الله، ولم يزل بها مع الوزير ابن الحكيم إلى أن مات جميعهم رحمة الله عليهم.

الجواب عن هذه المسائل:

أما (تغزُون) من الأولى فمعرب[١]، ووزنه أصـلًا (تفعلُون)، ولفظًا: (تَفْعُون)، وعن الثانية مبني لإلحاق نون الإناث، ووزنه (تفعلْن).

وعن للثالثة على التغليب[٢] إن رده إلى الأول يلحق بالأول، وعلى رده إلى للثاني كالثانية، يلحق بالثانية.

وأما (تخشين) من الرابعة فمبني لنون ووزنه (تفعلْن) [٣] .

وعن الخامسة معرب، ووزنه أصلاً (تفعلين)، ولفظًا (تفعين) [٤] .

وأما (تَرْمِينَ) من السادسة فمعرب، ووزنه أصلًا (تفعلين)، ولفظًا: (تفعين) [٥] .

وعن السابعة مبني للنون، ووزنه (تفعلن) [٦] .

وأما (تمحون) و(تمحين) من الثامنة فهما لغتان [٧]، وهما مبنيان للنون.

---

(٢) لاتصاله بواو الجماعة . وأصلها تَغْزُوون (اجتمع بـ ـــ "تغزوون" واو الكلمةِ وواوُ الجمع، تحركت الواوُ الأولى وانفتح ما قبلها قُلِبَتْ ألفاً فصارَت تغْزَوان، فحذِفتِ الألف لالتقاء الساكنين وحُرِّكَت الزايُ بالضَّمة لمناسبة الواو .

(٣) يعني: تغليب المذكر على المؤنث، الخصائص ١٤٠/٣، ١٤١ .

(٤) لاتصاله بنون الإناث مثل تفرحن ؛ لأنه لما احتيج إلى تسكين آخر الفعل لإسناده إلى نون جماعة النسوة ردت الياء إلى أصلها لأنها إنما قلبت ألفاً لتحريكها، وانفتاح ما قبلها، والآن ذهبت حركتها لاستحقاقها السكون. نفح الطيب ٣٥٨/٥.

(٥) قال ابن ولاد: "إنهم بنوا الفعل المذكر مع النون على الفتح فقالوا: هل تخشين زيدًا للواحد، ولضربن زيدًا، وسقوط النون من الجميع والمؤنث نظير الفتحة في الواحد كما كان ذلك في نصبها، فهذا القياس"، الانتصار لسيبويه على المبرد ص ٢٣٤ . وأصله تخشيين، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع ياء الضمير، وترك فتحة الشين دالة على الألف. انظر: نفح الطيب ٣٥٨/٥.

(٦) أصل : (تَرْمِينَ) تَرْمِيينَ للواحدة، فأسكنت الياء إزالةً لتوالي الكسرات، وهي كسرة الميم والياء، ثم أسقطت الياء التي هي لام الكلمة لالتقاءِ الساكنين. انظر: المفتاح لعبد القاهر ص٧٧.

(٧) قال عبد القاهر: "وكذا سوّيت بين جمع المؤنث والمخاطبة الواحدة في (تَرْمِينَ) لفظًا، فوزن الجمع (تَفْعِلْنَ) ووزن المخاطبة (تَفْعِينَ) . المفتاح ص ٧٦.

(٨) ورد فيه ثلاث لغات ذكرها أبو زيد الأنصاري في النوادر ص٥٣٣، ٥٣٤، قال: " قال أبو الحسن أما قوله: (يمحاه) فإن العرب تقول: محا يمحو ويمحي، وقد جاء (يمحي) وهي شاذة قليلة, يقول بعضهم محيت كما يقول الآخرون محوت. ومن قال (يمحى) فإنما يفتح لأن الحاء من حروف الحلق ".

والتاسعة لا يقال إلا (تمحين) بالياء خاصة فتتفق اللغتان ووزنها (تفعين) كتمشين [١].
وأما (تمحيان) من العاشرة فعلى لغة الياء لا إشكال وعلى الواو فيظهر من كلام النحويين أنه لا يجوز إلا بالواو" [٢].

ويظهر لي مما سبق:

أولًا: استخدام السؤال عن الواضحات من أجل اختبار الطلاب وتقرير المسألة لديهم .

ثانيًا: ذكر الشاطبي في الإفادات والإنشادات هذه المناظرة عن شيخه ابن الفخار، ثم ذكر الشاطبي بعد ذلك الأجوبة المناسبة لها، بينما ذكر الأسئلة في كتابه المقاصد الشافية مع عدم ذكره لأجوبة ابن الفخار عليها معقبًا عليها بعد ذلك بقوله:" وإنما أتيت بهذه الحكاية لما تضمنته من فوائد المسألة التي نبه عليها الناظم ـــــ رحمه الله ـــــ بإشارته، وبيان المسائل العشرة موكولٌ إلى الناظر في هذا التقييد وبالله التوفيق"[٣] .

المبحث الرابع: تنوع أدلة الاستشهاد في الجواب.

من الخصائص الظاهرة في المجالس الأندلسية من خلال كتاب الإفادات والإنشادات اعتماده على أصول الاستشهاد التي اعتمد عليها علماء الصناعة النحوية في تقعيد القواعد وهي كثيرة جدًّا تخرج عن حدِّ الحصر، لكن الغالب منها أربعة أنواع، وهي السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وقد تحدث السيوطي عن حد أصول النحو في بداية كتابه المسمى بـ (الاقتراح) مبيناً أن ابن جني في كتابه (الخصائص) تحدَّث عن ثلاثة أنواع من هذه الأربعة، ولم يذكر الاستصحاب، وأن الأنباري تحدَّث ـــــ أيضاً ـــــ عن ثلاثة منها فقط، ولكنه لم يذكر الإجماع، وقد علَّق السيوطي على ذلك بقوله:" فزاد -يعني: الأنباري- الاستصحاب، ولم يذكر الإجماع؛ فكأنه لم يرَ الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قوم"[٤]، والحق أن ذلك سهو من السيوطي - رحمه الله- وقد نبَّه عليه الأستاذ الدكتور أحمد محمد قاسم محقق (الاقتراح)، كما نبَّه عليه غيره ممن عُنوا بشرح هذا المؤلف القيم، فأوضحوا أن الأنباري ذكر الإجماع في مؤلفه المسمى بـ (لمع الأدلة)؛ حيث ذكر أن الإجماع حجة قاطعة .

---

(٢) جاء في نفح الطيب ٣٥٨/٥، ٣٥٩ : "م ضارع محى ورد بالأوزان الثلاثة، فمن قال (يمحو)، قال في الم ضارع من جماعة الن سوة (تمحون) مثله من غزا بناء ووزنًا، ومن قال (يمحي) قال فيه تمحين كتزمين بناءً ووزنًا، ومن قال (يمحي)، قال فيه تمحين كتخ شين بناءً ووزنًا، ويقال الم ضارع للواحدة في اللغة الأولى تمحين كتدعين، إعرابًا ووزنًا وت صريفًا ... وعلى الثانية كما يقال لها من (رمى) إعرابًا ووزنًا وتصريفًا، وعلى الثالثة كما يقال لها من (تخشى) أيضًا".

(٣) الإفادت والإنشادات ص ١٢١ـــ ١٢٤.

(٤) المقاصد الشافية ٢١٩/١، ٢٢٠ .

(١) الاقتراح في أصول النحو للسيوطي ص٢٦ .

وأصول النحو أو الاستشهاد هي أدلته التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله. وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل [١] .

ومن الخصائص الظاهرة في أجوبة الإمام الشاطبي التي ذكرها في كتابه (الإفادات والإنشادات) تنوع أدلة الاستشهاد في الجواب عن أسئلة السائلين، ومن النماذج على ذلك ما يأتي:

المطلب الأول: وجه الكسر في كلمة (يومئذٍ)

تحدث الشاطبي عن هذه المسألة في مجلس له مع الأستاذ **ابن الفخار**، وذكر رأي الأخفش في هذه المسألة وما يُمكن أن يُخَرَّج عليه .

قال الشاطبي في أحد مجالسه: قرر لنا الأستاذ الكبير **أبو عبد الله بن الفخار** رحمه الله يوماً توجيه قول أبي الحسن الأخفش في كسرة الذال من نحو: (يومئذٍ) من أنها إعرابية، لا بنائية إذ لم يذكر أحد وجه هذا المذهب قبل، قال ابن جني: إن الفارسي اعتذر له بما يكاد أن يكون له عذراً، فلما تم له التوجيه قلت له ـــــ وأنا حينئذٍ صغير السن ـــ : هب أن الأمر على ما قاله الأخفش من أن الكسرة إعرابية، فما يصنع ببناء الزمان المضاف إلى (أن) في أحد الوجهين، والإضافة إلى المفرد المعرب تقتضي الإعراب دون البناء ؟ فتعجب من صدور هذا السؤال مني لصغر سني، وأجاب عنه بأنه قد يذهب السبب ويبقى حكمه، كما قاله ابن جني : في اسم الإشارة في ترجمة سيبويه هذا باب علم ما الكلام من العربية [٢] على أن يكون سيبويه وضعه غير مشير به وتركه مبنياً، وإن زال سبب البناء، ونظير ذلك بباب التسوية، على ما هو مقرر في موضعه [٣] .

قال ونظير ذلك ما قررنا من إضافة (حيث) إلى المفرد مع بقاء البناء فيما ذكره الزمخشري[٤]، وذلك قوله: أما ترى حيث سهيل طالعاً [٥] .

---

(٢) ينظر: من تاريخ النحو العربي لسعيد الأفغاني ص: ١٥٢ .

(٣) انظر: الكتاب ١٢/١، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي،١٤/١.

(٤) الإفادات والإنشادات، ص١٣-١٤،

(٥) انظر: المفصل ص ٢١١.

(٦) يعني قول الشاعر : أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٌ طالعًا نَجْمًا يضيء كالشهابِ لامعًا

وهو من الرجز مجهول القائل في : شرح المفصل لابن يعيش ١١٣/٣، والخزانة ٣/٧، والمقاصد النحوية ٣٨٤/٣ ، والشاهد فيه: قوله : (حيث سهيل)، فقد أضاف الظرف "حيث" إلى مفرد، وهذا نادر.

وقوله أنشدنا ابن الأعرابي لبعض الهذليين [١] ؛ وهو من بحر طويل[٢] :

وَنَحْنُ سعيْنَا بِالبَلَايَا المعقل وَقَدْ كَان مِنكُم حَيْثُ لي العمائمُ

وقد كان حقها أن تعرب لزوال سبب البناء، وهو الإضافة إلى جملة، وحصول سبب الإعراب وهو الإضافة إلى المفرد، ولكنه لم يعتبر النادر وأبقى الحكم الشائع"[٣].

و(إذ) ظرفٌ لما مضى من الزمان مبني على السكون، وسبب بنائه عند النحاة يرجع إلى عدة أسباب:

١ــ وضعه على حرفين.

٢ــ افتقاره إلى الجملة التي بعده.

٣ــ افتقاره إلى تنوين العوض الذي يقوم مقام الجملة المحذوفة مثل: يومئذٍ، وحينئذ [٤].

والسبب في كسر الذال من نحو (يومئذٍ) وغيرها عند جمهور النحويين هو التقاء الساكنين، والساكنان وهما : سكون الذال، وسكون التنوين فتخلص من التقاء الساكنين بكسر الذال.

قال ابن الصائغ عند حديثه عن تنوين العوض "وتنوين عِوَضٍ وهو: ما جيءَ به عِوَضًا عَنْ جُمْلَةٍ مَحْذُوْفَةٍ، ك (يومئذٍ) و(حينئذٍ)؛ فـــ (إذٍ) ظرف زَمَانٍ مبنيّ؛ لافتقاره إلى جملةٍ يُضَافُ إليها، فَحُذِفَت الجملة للعلم بها وعُوِّضَ عنها بالتّنوين، وكُسِرَ ذَالُ (إذ) لالتقاء السّاكنين؛ وهما: الذّال والتّنوين"[٥].

وخالف أبو الحسن الأخفش[٦] جمهور النحويين في ذلك؛ وقال: بأن كسر ذال (إذ) ليست للتخلص من التقاء الساكنين، وإنما هي كسرة إعراب، وأنّ السبب في بنائها إنما هو افتقارها إلى جملة تُضاف إليها، يقول:"(إذ) إنما بُنيت لإضافتها إلى الجملة، فلما حُذفت الجملة عاد إليها الإعراب فجُرت بالإضافة" [٧].

---

(٢) لم أجده في ديوان الهذليين.وهو في خزانة الأدب، ٥٥٨/٦.

(٣) البيت من الطويل وهذه الرواية التي ذكرها الشاطبي هنا، لم أجد أحدًا ذكرها من النحويين واللغويين والمفسرين غيره فيما وقفت عليه مع كثرة البحث، والرواية المذكورة في كتب النحويين هي:

وَنَطْعَنُهُمْ حَيْثُ الحُبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ بِبِيضِ المَوَاضِي حَيْثُ لَيِّ العَمَائِمِ

وهي بلا نسبة في : اللمحة ٩٠٢/٢، والمغني ص ١٧٧، والأشموني ١٤٧/٢. الشاهد فيه : قوله : (حيث لي العمائم) حيث جاءت (حيث) مضافة إلى اسم مفرد (لي) وهذا نادر .

(٤) الإفادات والإنشادات ص ١٤٣، ١٤٤.

(٥) انظر: الكتاب ٣٣٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ١٣٥/٢، والجنى الداني ص ١٨٦.

(٦) اللمحة في شرح الملحة ١٥٦/١.

(٧) انظر رأيه في: الجنى الداني ص ١٨٦، والأشموني ٣١/١.

(١) انظر: الجنى الداني ص ١٨٦.

فهو يرى أنَّ علة بناء (إذ) تكمن في افتقارها إلى جملة تُضاف إليها، فإذا ما حُذف المضاف إليه وهو الجملة، وعُوِّض عنها بالتنوين رجع الإعراب إلى (إذ) فهي مجرورة بإضافة (يوم) إليها، والمضاف إليه معربٌ مجرور [١].

قال الفارسي:"ويعد (إذْ) من المتمكنة أنها لا تكون إلا مضافة، أو لازمًا لها ما يكون عِوضًا من المضاف إليه كقولك: جِئْتُكَ إذْ زيدٌ منطلقٌ، وجئتك إذْ قام زيدٌ، وكان هذا يومئذٍ، فعوَّض من الجملة التي أضَفْتَها إليها فيما تقدم التنوين، فمشابهته الحرف قائمة، لأنه كبعض حروف الاسم إذ لا يتم إلا بما يضاف إليه، وإنما تحذف الجملة التي تضاف إليها، إذا دل الكلام عليها مع الحذف كقوله [٢]:

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمِّ عَمْرٍو بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

أي وأنت إذ نهيتك عن طِلابها صحيحٌ"[٣].

ورُدَّ رأي الأخفش من وجوه منها [٤]:

أحدها: أن سبب بنائها ليس هو الإضافة إلى الجملة، وإنما هو افتقارها إلى الجملة، والافتقار، عند حذف الجملة أبلغ، فالبناء حينئذ أولى.

ثانيها: أن بعض العرب يفتح الذال تخفيفًا، فيقول: حينئذًا.

قال الرضي: "والحق أن (إذ) إذا حُذِف المضاف إليه منه، وأُبدل منه التنوين في غير نحو: (يومئذٍ) جاز فتحه أيضًا، ومنه قوله تعالى : ﴿قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ ۝٢٠﴾ **[الشعراء: ٢٠]**، أي: فعلتها إذ ربيتني؛ إذ لا معنى للجزاء هنا" [٥].

ثالثها: أن الكسر يوجد دون إضافة، كقول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عَنْ طِلاَبِكَ أُمِّ بِعَافِيَةٍ وَأَنْتَ إذٍ صَحِيحُ

عَمْرٍو

---

(٢) انظر: أسلوب (إذ) في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية د/ عبد العال سالم مكرم ص ١٢.

(٣) البيت من الوافر لأبي ذؤيب الهُذلي في ديوان الهُذليين ٦٨/١، ٥٥/٢، والخزانة ٥٣٩/٦، والمقاصد النحوية ٦٧٧/٢.

الشاهد فيه: قوله: (إذ) حيث نون (إذ) دون أن تسبق بما تضاف إليه "يومئذٍ ، حينئذٍ ... " واعتبر أن الأصل (حينئذٍ) ثم حذف (حين) وأبقى على الجر.

(٤) التعليقة على كتاب سيبويه ٢٢/١، ٢٣ .

(٥) انظر: الجنى الداني ص ١٨٦، ١٨٧، والأشموني ٣١/١، ٣٢.

(١) انظر: شرح الرضي على الكافية ١٧٩/٣.

وعلة بقاء (إذ) مبنية مع زوال سبب البناء لها وهو الإضافة في الاسم المفرد مع ندوره؛ لأنه قد يزول السبب ويبقى الحكم، كما قال ابن جني، وهو ما أجاب به ابن الفخار سؤال الشاطبي.

وقاس الكسائي[1] دخول (إذ) على المفرد ، لمجيئها في شعر العرب كما سبق.

وردَّ عليه الجمهور بأنَّ الأكثر دخولها على الجملة، ودخولها على المفرد نادر لا يُقاس عليه[2]

ومما سبق يتضح ما يأتي:

أولًا: موافقة ابن الفخار لمذهب الجمهور أنَّ (إذ) في (يومئذٍ) مبنية على الكسر، والعلة في ذلك هي التقاء الساكنين، وإذا دخلت (إذ) على المفرد مع ضعفه وندوره تظل على بنائها؛ لأن السبب قد يزول ويبقى حكمه.

ثانيًا: استشهاده ببعض أشعار الهذليين.

ثالثًا: الراجح في المسألة هو مذهب الجمهور وذلك لقوة أدلة هذا المذهب، كما أن هذا المذهب يخلو من خرق إجماع النحاة، ويخلو كذلك من كثير من الاعتراضات الموجهة لمذهب أبي الحسن الأخفش .

المطلب الثاني: وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية في آيات قرآنية .

تحدث الشاطبي عن هذه المسألة في مجلس له مع الأستاذ ابن لُب يتذاكران مواضع مجيء الجملة الاسمية في موضع الفعلية في القرآن الكريم، واستظهر الاستشهاد على ذلك بآيات من القرآن الكريم .

قال الشاطبي في أحد مجالسه: "حكى لنا الأستاذ الشهير أبو سعيد بن لب ـــــ أبقاه الله ـــــ أن الفارسي قال: "وجدت في القرآن من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية قوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ۝٣٥﴾ [النجم: ٣٥]، فقوله : ﴿فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ جملة اسمية في موضع الفعلية، قال ابن جني : وجدت أنا موضعًا آخر، قوله تعالى : ﴿أَمۡ عِندَهُمُ ٱلۡغَيۡبُ فَهُمۡ يَكۡتُبُونَ ۝٤٧﴾ [القلم: ٤٧]، وقال أبو الحسن الأبهري: وجدت أنا موضعًا آخر قوله تعالى : ﴿سَوَآءٌ عَلَيۡكُمۡ أَدَعَوۡتُمُوهُمۡ أَمۡ أَنتُمۡ صَٰمِتُونَ ۝١٩٣﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وقال الأستاذ أبو سعيد : وجدت أنا موضعًا آخر، قوله تعالى: ﴿أَمۡ أَنزَلۡنَا عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٗا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُواْ بِهِۦ يُشۡرِكُونَ ۝٣٥﴾ [الروم: ٣٥]، قلت : ووجدت أنا موضعاً آخر، قوله تعالى: ﴿أَمۡ تَسۡـَٔلُهُمۡ أَجۡرٗا فَهُم مِّن مَّغۡرَمٖ مُّثۡقَلُونَ ۝٤٠﴾ [الطور: ٤٠]، على أني وجدت بعد هذا لأبي علي الفارسي

---

(٢) انظر : أوضح المسالك ١٠٥/٣، ومغني اللبيب ص ١٧٧.

(٣) انظر: التصريح ٦٦٩/١، والأشموني ١٤٧/٢ .

في التذكرة موضعًا آخر، قوله تعالى: ﴿هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَـٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ﴾ [الروم: ٢٨] (١).

ووضع الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية والعكس من القضايا التي تحدث عنها النحويون واستدلوا على ذلك بأدلة من القرآن الكريم أجازوا فيها أن تجيء الجملة الاسمية موضع الجملة الفعلية، يقول الفارسي: " إن قال قائل: إن (أمْ) في قوله تعالى: ﴿وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۚ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢]للمعادلة؛ لأن المعنى أفلا تبصرون أم تبصرون، ووقع قوله : ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] موقع (أمْ تبصرون) فوقعت الجملة التي من الابتداء والخبر موقع الجملة التي من الفعل والفاعل، كما وقع ذلك في قوله تعالى: ﴿أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ ۝١٩٣﴾ [الأعراف: ١٩٣] فكما لم تخرج هذه بوقوع إحدى الجملتين معها موقع الأخرى عن أن تكون للمعادلة إلى الانقطاع كذلك (أمْ) في قوله : ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١-٥٢] قيل له: إنا لم نحكم لـ (أم) أنها منقطعة؛ لأن الجملة التي من المبتدأ والخبر لا تعادل الجملة التي من الفعل والفاعل، وإنما حكمنا بانقطاعها للمعنى، وذلك أن قوله : ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ بمنزلة قوله: (أم تبصرون)؛ لأنهم لو قالوا: "أنت خيرٌ" لكانوا عنده بصراء، فلم يرد أن يعادل بين (أتبصرون)، وأم لا تبصرون، ولكنه كأنه أضرب عن قوله: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ بقوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾ وقرر بقوله: ﴿أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾لأنه خير فكأنه قال:بل أنا خير؛ لأنهم قد كانوا تابعوه على أنه خير، فلما كان فيه معنى التقرير بأنه خير بدليل ما ذكرنا لم يكنْ (أمْ) المعادلة للهمزة، ويدلك على أنهم قد كانوا متابعين له قوله تعالى ﴿فَٱسْتَخَفَّ قَوْمَهُۥ﴾ [الزخرف: ٥٤]" (٢).

وبَيَّن الزمخشري العلة من وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية قائلًا: "فإن قلت: هلا قيل: أم صمتم؟ ولِمَ وضعت الجملة الاسمية موضع الفعلية ؟ قلت: لأنهم كانوا إذا حزبهم أمر دعوا الله دون أصنامهم، كقوله: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ﴾ [الروم: ٣٣] فكانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعوتهم، فقيل: إن دعوتموهم لم تفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم، وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم"(٣).

وقال الزركشي:" ولا يجوز أن يعادل بين اسمية وفعلية إلا أن تكون الاسمية بمعنى الفعلية أو الفعلية بمعنى الاسمية كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَـٰمِتُونَ﴾ أَيْ: أَمْ صَمَتُّمْ،

(٢) الإفادات والإنشادات، ص ١١٩، ١٢٠ .

(٣) المسائل البصريات، للفارسي ٧١٢/١.

(٤) الكشاف ١٨٨/٢.

وقَوْله : ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ ۝٥١ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ﴾؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا لَهُ: أَنْتَ خَيْرٌ كَانُوا عِنْدَهُ بُصَرَاءَ فَكَأَنَّهُ قَالَ أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ أَنْتُمْ بُصَرَاءُ؟"(١).

ويتضح مما سبق أن ظاهرة وقوع الجملة الاسمية موقع الجملة الفعلية شائع في لغة العرب، وقد ذكر كثيرٌ من النحويين وقوع ذلك في القرآن الكريم، كما أنَّ هذا الوقوع فيه مراعاة للمعنى المراد من الآيات، يقول الزركشي في قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾: " إنه أوقع الاسمية موقع الفعلية نظراً إلى المعنى أصمتم" (٢) .

المبحث الخامس: نقل أقوال نحاة الأندلس الذين فقدت كتبهم.

من أهم الخصائص التي تميز المجالس الأندلسية وجود أقوال نحاة الأندلس ومذاهبهم في المسائل النحوية المختلفة وبخاصة الذين فُقدت كتبهم ولم يتبق من أثارهم إلا أقوالهم التي دونت في هذه المجالس العلمية، ومن أشهر هؤلاء العلماء: ابن خميس، وابن لب، وابن الفخار، وأبو عبد الله المقري الجدِّ، والشريف التلمساني، وغيرهم من نحاة الأندلس والذي يُظهر مدى ازدهار الحياة العلمية في بلاد الأندلس .

وقد ذكر الشاطبي ونقل كثيراً من أقوال هؤلاء العلماء في مواطن الاستشهاد على الخصائص السالفة الذكر، وستوضح المطالب الآتية شيئاً من ذلك.

المطلب الأول: موضع الجملة الواقعة بعد (حتى الابتدائية) من الإعراب(٣)

تحدث الشاطبي عن هذه المسألة في مجلس له مع القاضي أبو القاسم الحسني(٤)، ومذهبه في المسألة هو مذهب جمهور النحويين أن الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

قال الشاطبي في أحد مجالسه:" قال لنا الشيخ القاضي الكبير الشهير أبو القاسم الحسني يوماً، وقد جرى ذكر (حتى) التي للابتداء، وأن معناها التي يقع بعدها الكلام سواء كان ذلك متعلقًا بما قبله لم يتم دونه أو لا يكون الأمر كذلك، فقال حدثني بعض الأصحاب أنه سمع بمالقة رجلاً يصلي أشفاع رمضان فقرأ من سورة الكهف إلى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتْبَعَ سَبَبًا ۝٨٩﴾ **[الكهف: ٨٩]** فوقف هناك وركع وسجد، قال ظننت أنه نسي ما بعده ثم ركع وسجد حتى يتذكر بعد ذلك

---

(٢) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ١٨٥/٤.

(٣) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ١١٠/٤.

(٤) عنون لها الشاطبي بـ (حتى الابتدائية).

(٥) هو قَاضِي القضاة زَيْدُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ دَاوُدَ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ الْحَسَنِيُّ السَّيِّدُ أَبُو الْقَاسِمِ بْنُ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ بْنِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ، محترم من بيت النقابة والرئاسة، سمع من مشايخ الطبقة الثانية؛ من: أبي المظفر موسى بن عمران الصوفي، وفاطمة بنت الدقاق، جاءنا نعيه بنيسابور في ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وأربع مائة. انظر: المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور لتقي الدين ابن الأزهر ص ٢٤٤.

ويعيد أول الكلام، فلما قام من السجود ابتدأ القراءة [١] بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ﴾ **[الكهف: ٩٠]** فلما أتم الصلاة قلت له في ذلك أليست حتى الابتدائية ؟ قال القاضي فيجب أن يفهم أن الاصطلاح في (حتى) وفي غيرها من حروف الابتداء ما ذُكر"[٢].

ومن أنواع (حتى) حتى الابتدائية، ولا يعني معنى الابتداء لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ والخبر،بل المُراد أنها صالحة للدخول على ذلك، كما قالوا: (هل وبل ولكن) من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ والخبر [٣].

واختلف النحويون في حكم الجملة الواقعة بعد (حتى) ألها محلٌ من الإعراب أم ليس لها محل، وتكييف الخلاف على النحو الآتي:

المذهب الأول: وهو مذهب الجمهور[٤] يرون أن الجملة الواقعة بعد (حتى) الابتدائية لا محل لها من الإعراب، سواءٌ أكانت اسمية أم فعلية.

وعللوا ذلك بأنَّ الجملة استئنافية، وهي من مواضع الجمل التي لا محل لها من الإعراب، والدليل على أنها استئنافية أنهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كُسِرت همزتها [٥]، فقالوا: مرض زيدٌ حتى إنهم لا يرجونه، ولو كانت حرف جرٍ فتحت همزتها نحو قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ **[الحج: ٦]**.

المذهب الثاني: وهو مذهب الزجاج [٦]، وابن دُرُسْتَويه [٧] أن الجملة بعد (حتى) في محل جر فـ (حتى) عاملة محلًا لا لفظًا؛ لأنّ عملها خاص بالمفردات، أو ما في تأويلها.

وهذا الادعاء انكارٌ منهم لوجود (حتى) الابتدائية؛ لأن ما يحكم الجماعة بأنَّ (حتى) فيه ابتدائية يحكمون أنها فيه حرف جر [٨] .

---

(٢) أجاز الكوفيون والشاميون الوقف عليها و(حتى) ابتدائية، والجملة بعدها لستئنافية.انظر: المرشد في الوقف والابتداء للعماني ٣٦٥/٢، والشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري ص ١٩٣

(٣) الإفادات والإنشادات ص ١٢٥، ١٢٦ .

(٤) انظر: الجنى الداني ص ٥٥١، ٥٥٢، والهمع ١٦٩/٤.

(٥) انظر: الأزهية للهروي ص ٢١٥، والجنى الداني ص ٥٥٢، والهمع ٣٣٢/٢.

(٦) انظر: شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢١.

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٨٦/١، والجنى الداني ص ٥٥٢ .

(٨) انظر: مغني اللبيب ص ١٧٦، والهمع ٣٣٢/٢.

(٩) انظر: حاشية الدسوقي ١٤٢/١.

وردَّ عليهما بأنّه يلزم من ذلك أن تكون (حتى) حرف جر معلقًا عن العمل، والتعليق خاصٌ بأفعال القلوب، فلا يدخل بقية الأفعال، وحروف الجر لا تعلق عن العمل، وأنهم إذا أوقعوا بعدها (إنَّ) كسروا همزتها(١).

ويمكن أن يعتذر عنه بأن يقال: إنَّ مراد الزجاج، وابن دُرُستويه أنّ الجملة بعد (حتى) في محل جر على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها لا على معنى أن الجملة باقية على جملتها غير مؤولة، وحتى عاملة في محلها حينئذٍ فلا يرد الاعتراض بأن حرف الجر لا يُعلَّق، إذ لا تعليق على هذا (٢) .

ومما سبق يتضح ما يأتي:

أولًا: ذكر أقوال نحاة الأندلس في المسائل المختلفة.

ثانيًا: نقل الشاطبي موافقة شيخه أبي القاسم الحسنى لجمهور النحويين، بتعريفه لـ (حتى) الابتدائية، وحكاية شيخ (مالقة) الذي وقف على قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتۡبَعَ سَبَبًا ٨٩﴾ **[الكهف: ٨٩]** مستأنفًا بعدها قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ﴾ **[الكهف: ٩٠]** مما يدل على أنّ الجملة لا محلّ لها من الإعراب.

ثالثًا: يميل الباحث إلى مذهب الجمهور؛ لأنه يخلو من الاعتراضات الواردة على غيره، كما أنَّ ورود (حتى) الابتدائية ثابت عن العرب(٣).

المطلب الثاني: إهمال (إنْ) في قوله تعالى ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ [طه: ٦٣](٤)

تحدث الشاطبي عن هذه المسألة خلال روايته لحكاية القاضي المقري الجدّ وسؤال ابن البنا (٥) عن عدم العمل لـ (إنْ) في قوله تعالى : ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ فأجاب في المسألة أنه إنما بطل عمل (إن) لعدم تأثير القول في المقول ـــ يعني ما بعده ـــ لم يؤثر العامل في المعمول ـــ يعني لم تعمل (إن) فيما بعدها.

قال الشاطبي في أحد مجالسه:"حدثنا الشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله المقري ـــ رحمه الله ـــ قال سئل أبو العباس بن البنا ـــ رحمه الله ـــ وكان رجلًا صالحًا، في قوله تعالى:

---

(٢) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٦٧/١، مغني اللبيب ص ١٠٨.

(٣) انظر: حاشية الدسوقي ١٤٢/١، وحاشية الشنواني ص ٨٩.

(٤) انظر: الأزهية ص ٢١٥، والجنى الداني ص ٥٥١.

(٥) عنون لها الشاطبي بـ (إعراب آية).

(١) هو أبو العباس محمد بن عثمان الأزدي المراكشي المعروف بابن البنا، إمام أخذ من علوم الشريعة حظًا وافرًا، بارعٌ في الحساب والعلوم العقلية، بالغ في علم الهيئة والنجوم غاية لم يصلها أحد من أهل زمانه، توفى سنة ٧٢٤هـ . انظر ترجمته في: نيل الابتهاج بتطريز الديباج ٨٣/١ وما بعدها.

﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ لِمَ لَمْ تعمل (إنْ) في (هذان) ؟ فقال لما لم يؤثر القول في المقول لم يؤثر العامل في المعمول، فقال له يا سيدي إن هذا لا ينهض جواباً، فإنه لا يلزم من بطلان قولهم بطلان عمل (إن)، فقال له إن هذا الجواب نوارة لا تحتمل أن تحك بين الأكف" [١].

من أنواع (إنَّ): المكسورة الخفيفة، أن تكون مخففة من الثقيلة فتلزم اللام في خبرها ويبطل عملها في أكثر اللغات كقولك:"إنْ زيدٌ لقائمٌ "؛ والمعنى: "إنَّ زيداً لقائمٌ" فلما خففت رفعت (زيداً) بالابتداء وجَعَلْتَ (قائماً) خبرُ الابتداء وعليها قراءة حفص عن عاصم ﴿إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ ، وإنما أجاز النحويون إهمال (إنَّ) لأنها كانت تعمل بلفظها، ولمضارعتها الفعل فلما نُقِصَ بناؤها زال عملها ولزمتها اللام في الخبر، ولم يجز حذف اللام في الخبر؛ لئلا تُشْبِه (إن) النافية ألا ترى أنك لو قلت: "إنْ زيدٌ قائمٌ" ولأنت تريد الإيجاب لم يكن بينها وبين النافية فرقٌ، فألزمت اللام في الخبر لذلك وهذا مذهب جمهور البصريين [٢].

وذهب الكوفيون [٣] أنَّ (إنْ) في الآية نافية بمعنى (ما) وليست مخففة من الثقيلة، ونقل ابن السراج أنه مذهب الكوفيين والبغداديين[٤]، واستحسن هذا المذهب مكي بن أبي طالب [٥]، ووصفه تلميذه ابن فضال بأنَّهُ قولٌ جيدٌ [٦].

واستدلوا بالآية السابقة وقالوا بأن المعنى: ما هذان إلا ساحران، واللام فيها بمعنى (إلا) [٧]، وبقول الشاعر[٨] :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

(٢) الإفادات والإنشادات ص ١١٠.

(٣) انظر: أمالي ابن الحاجب ١٥٦/١.

(٤) انظر: اللامات ص١١٤, وأمالي ابن الحاجب ١٥٧/١.

(٥) انظر: الأصول ٢٦٠/١.

(٦) انظر: مشكل إعراب القرآن ١٥٢/١, ٢٣/٢.

(٧) انظر: النكت في القرآن ص ٣١٩ .

(٨) انظر: معجم العين للخليل ٣٩٧/٨ , والنكت في القرآن ص ٣١٩.

(٩) البيت من الكامل, لعاتكة بنت زيد العدوية، وفي الـشطر الأول عدة روايات منها هذه الرواية وهي في المحتـسب ٢٥٥/٢، وهناك رواية أخرى في معاني القرآن للأخفش ٤٥٥/٢ هي : (وجبت عليك) وفي شرح التسهيل لابن مالك ٧٠/١ (ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ), وهناك رواية أخرى في عمدة الحافظ لابن مالك ٨١/١ (هَبَلَتْكَ أُمُّكَ), ورواية أخرى في شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/٨ (باللهِ رَبُّكَ)، وانظر البيت في : الإنصاف ١٧٦/٢, والهمع ١٤٢/١، والخزانة ٣٤٨/٤.

أي : ما قتلت إلا مسلماً [١] .

وردَّ البصـــريون على أدلة الكوفيين بأن ما اســـتدلوا به لا حجة لهم فيه؛ لأن (إنْ) بمعنى (مـا) لا تجيء اللام معهـا، كمـا أنَّ مـا ذهبوا إليـه من مجيء اللام بمعنى (إلا)، وجعل اللام هي سبب اللبس في حين أنها جاءت لتذهب به، أزال الفرق بينها وبين (إن) النافية [٢] .

ومما سبق يتضح ما يأتي :

أولًا: ذكر أقوال نحاة الأندلس في المسائل المختلفة .

ثانيًا: موافقة ابن البنا لمذهب البصـــريين في المســـألة، وهو جواز إعمال (إن) المخففة وإبطالها، وعلل الإبطال في آية ســورة طه بتعليل لم أجد أحداً من النحويين ســبقه إليه فيما وقفت عليه من مصادر.

ثانيًا: الذي أميل إليه في هذه المسألة مذهب البصريين الذين يجيزون الإعمال والإهمال لـــ (إن) في حال تخفيفها لورد الســـماع بذلك إعمالًا وإهمالًا، فقد قالوا في قوله تعالى ﴿إِنْ هَٰذَانِ لَسَـٰحِرَانِ﴾ بالإهمال على الأخذ بظاهر الآية (وإن) مهملة و(هذان) مبتدأ، و(ساحران) خبر.

وبالإعمال و(إن) باقية على ما كان لها من عمل ، ولكن اسمها مضمرُ فيها ، والتقدير: إنه هذان لساحران[٣]، وقد روى سيبويه عن العرب: (إنْ عَمْرًا لمُنطلقٌ) شاهداً على إعمالها [٤] .

---

(٢) انظر: التصريح ٣٢٨/١.

(٣) انظر: الكتاب ٢٣٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥/٢, والتذييل ١٤٣/٥.

(٤) انظر: لسان العرب ٣١/١٣ (أ ن ن).

(٨) انظر: الكتاب ١٤٠/٢.

الخـــاتمة:

يمكن إجمال أبرز نتائج البحث في النقاط الآتية:

١ـــ نقل الشاطبي في هذه المجالس أقوال شيوخه النحوية والتصريفية التي لم نقرأها في كتبهم، فكانت هذه المجالس إضافة جديدة تُضاف لعلم النحو والتصريف.

٢ـ كتاب الإفادات والإنشادات يُعطي صورة واضحة عن نهضة الحياة العلمية في بلاد الأندلس، وذلك من خلال المدارس العلمية التي كانت منتشـــرة في ربوعها، وحلقات العلم في المســـاجد، وكذلك علماء الأندلس، والعلماء الذين يفدون إليها من بلاد المغرب العربي.

٣ـــ بدت شخصية الشاطبي واضحة المعالم في بعض المجالس، وذلك من خلال تعقيبه على كلام شيوخه، أو الاعتراض على بعض الآراء، وهي وإن كانت قليلة إلا أنها تنم عن شخصية نحوية مستقلة.

٤ـــ تختلف المجالس الأندلسية عن غيرها بالخلط في بعض المجالس بين علم النحو وغيره من العلوم، كالخلط بين النحو وأصول الفقه، أو بين النحو والفقه، أو بين النحو والمنطق لوجود علة أو علاقة تجمع بين بعض المسائل.

٥ـــ استتشهد الشاطبي في كتابه الإفادات والإنشادات فيما يخص المجالس النحوية والصرفية بالقرآن الكريم، وقراءاته،كما كانت له عناية كبيرة بالشواهد الشعرية، ونسبتها إلى أصحابها.

٦ـــ تمسك الشاطبي في هذا الكتاب وما نقله عن شيوخه في مجالسهم بعدم الاستشهاد بالحديث، وأقوال الصحابة على إثبات المسائل النحوية والتصريفية شأنه في ذلك شأن كتابه (المقاصد) الذي عاب فيه ابن مالك كثرة استشهاده بالحديث.

٧ـــ تأثر النحو في المجالس الأندلسية بالمذاهب الفقهية السائدة هناك وبخاصة المذهب المالكي فكان الكثير من شيوخ الشاطبي الذين روى مجالسه عنهم قضاة، وجمعوا إلى جانب علم اللغة والنحو علم الفقه وأصوله.

فهرس المصادر والمراجع

١ـــ الإحاطة في أخبار غرناطة، للسان الدين ابن الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .

٢ـــ أحكام القرآن لابن العربي، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م.

٣ـ الإحكام في أصول الأحكام، للآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، د.ت.

٤ـــ ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان تحقيق: د/ رجب عثمان محمد, د/ رمضان عبد التواب, مكتبة الخانجي، القاهرة, الطبعة الأولى١٤١٥هـ ـــــــــــــ ١٩٩٨م.

٥ـــ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، لابن قيم الجوزية، تحقيق : د/ محمد بن عوض بن محمد السهلي، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـــــ – ١٩٥٤م.

٦ـ الأزهية في علم الحروف، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ ـــــ ـــــ ١٩٩٣م.

٧ـ الأشباه والنظائر، لتاج لدين السبكي، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ– ١٩٩١م.

٨ـــ الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان, الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٩ـــ الاعتصام، للشاطبي، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، دار ابن عفان، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ– ١٩٩٢م.

١٠ـــ إعراب القرآن، للنَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان, الطبعة الأولى ١٤٢١هـ.

١١ـ الأعلام للزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر – أيار / مايو ٢٠٠٢ م.

١٢ـــ الإفادات والإنشادات، للشاطبي، دراسة وتحقيق: د/ محمد أبو الأجفان، مؤسسة الرسالة، تونس، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـــــ ١٩٨٣م .

١٣ـــ أمالي ابن الحاجب، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، دراسة و تحقيق : د/ فخر صالح سليمان قدارة، دار الجبل، بيروت، ودار عمار، عمان ١٤٠٦هـ- ١٩٨٩م.

١٤ـــــ أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق د/محمود محمد الطّناحيّ, مكتبة الخانجيّ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٢م.

١٥ـــ الانتصار لسيبويه على المبرد، لابن ولاد، دراسة وتحقيق: د/ زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م.

١٦ـــــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للأنباري، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى ١٤٢٤ه ـــــــ٢٠٠٣م .

١٧ـــــ أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل، لزين الدين الرازي، تحقيق: د / عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودى، دار عالم الكتب المملكة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، ١٩٩١م.

١٨ـــ الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر النيسابوري، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة – الرياض – السعودية، الطبعة الأولى – ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٩ـــــ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

٢٠ـــــ إيضاح شواهد الإيضاح، للقيسي، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـــــــ – ١٩٨٧م.

٢١ـــــ البحر المحيط، لأبي حيان، تحقيق: صدقي محمد جميل, دار الفكر، بيروت, الطبعة: ١٤٢٠هـ.

٢٢ـــــ برنامج المجاري، لأبي عبد الله المجاري، تحقيق: د/محمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـــــــــ ـــــــــــ ١٩٨٢م .

٢٣ـــ البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٢٤ـــــ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم, المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، د.ت.

٢٥ـــــ البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د/ طه عبد الحميد طه و د/ مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـــــــ ـــــ ١٩٨٠م .

٢٦ـــــ تاج العروس من جواهر القاموس، للزَّبيدي، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، دار الهداية، د.ت.

٢٧ـــــ التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه،د.ت.

٢٨ـــــ تحفة القادم، لابن الآبار، أعاد بناءه وعلّق عليه: الدكتور إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٩ـــ التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق : د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ.

٣٠ـــ التصريح بمضمون التوضيح في النحو، للشيخ خالد الأزهري، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٣١ـــ التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣٢ـــــ تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهري، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .

٣٣ـــــ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان, دار الفكر العربي بيروت – لبنان, الطبعة الأولى ١٤٢٨هـــــ - ٢٠٠٨م.

٣٤ـــــ جامع البيان عن تأويل آي القرآن للطبري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر د/ عبد السند حسن يمامة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٣٥ـــ الجنى الداني في حروف المعاني، للمرادي تحقيق: د: فخر الدين قباوة، والأستاذ : محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية - بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٣هـــ - ١٩٩٢م.

٣٦ـــــ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، لمحمد بن عرفة الدسوقي، مكتبة ومطبعة

المشهد الحسيني، القاهرة، د.ت.

٣٧ـــــ حاشية الشنواني على شرح مقدمة الإعراب، لابن هشام، دار الكتب الشرقية، تونس، الطبعة الثانية ١٣٧٣هـــــــ .

٣٨ـــــ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون, مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٣٩ـ الخصائص، لابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة، د.ت.

٤٠ـــــــ خط المصـــاحف، للكرماني، تحقيق: د/ غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى ١٤٣٣هـــــ ـــــ ٢٠١٠م .

٤١ـــ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د/ أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٤٢ـــــ درّة الحجال في أسماء الرّجال لأبي العباس ابن القاضي، تحقيق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث (القاهرة) – المكتبة العتيقة (تونس)، الطبعة الأولى، ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

٤٣ـــــ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضـــان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد/ الهند، الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

٤٤ـــــ ديوان الهذليين، ترتيب وتعليق: محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.

٤٥ـ الزمن النحوي في اللغة العربية، د/ كمال رشيد، دار عالم الثقافة، عمان، الأردن، ٢٠٠٧م.

٤٦ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشـــق، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٤٧ـــــ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.

٤٨ـــــ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٤٩ــ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

٥٠ــــ شرح التسهيل المسمى، (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: أ. د : علي محمد فاخر وآخرون, دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٧م.

٥١ــــ شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق: د/ عبد الرحمن السيّد، ود/ محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٥٢ــــ شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قار يونس بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.

٥٣ــــ شرح الكافية الشافية، لابن مالك ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ –١٩٨٢م.

٥٤ــــ شرح المفصّل، لابن يعيش، تحقيق: د/ إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـــــ ــــ٢٠٠١م .

٥٥ــ شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

٥٦ــــ شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي, علي سيد علي, دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.

٥٧ــ الشفاء في علل القراءات لأبي الفضل البخاري، (ماجيستير) جامعة أم القرى، كلية أصول الدين، تحقيق الباحث: فيصل بن جميل غزاوي ١٤٣٥هـــــــــ ــــــــ ١٤٣٦هـــــ .

٥٨ــ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

٥٩ــ العين، للخليل بن أحمد، تحقيق: د / مهدي المخزومي، د /إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت.

٦٠ــــ الكتاب، لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦١ــــ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٦٢ـــــ اللامات، للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦٣ـ اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله العكبري، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق الطبعة الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

٦٤ـ لسان العرب، لابن منظور، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.

٦٥ـــ اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي-بالجامعة الإسلامية - المدينة المنورة- السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٦٦ـ متن الآجرومية لابن آجُرُّوم، دار الصميعي، الطبعة ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٧ـــــ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف، و د/ عبد الحليم النجار، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤١٥ه- ١٩٩٤م.

٦٨ـ المرشد في الوقف والابتداء للعماني، (ماجيستير) في جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، فرع الكتاب والسنة، دراسة وتحقيق الباحث : محمد بن حمود الأزوري، جامعة أم القري ١٤٢٣هـــــــــ .

٦٩ـــــ المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، جامعة أم القرى, الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٧٠ـــــ مسألة الآداب في علم البحث والمناظرة، للشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، المطبعة التجارية الكبرى بمصر ١٣٧٨هـــــــ ـــــــ ١٩٥٨م.

٧١ـــــ المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.

٧٢ـ المستصفى، لأبي حامد الغزالي، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٧٣ـــــ مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ه .

٧٤ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ط، د.ت.

٧٥ـــــ معانى القرآن، للأخفش، تحقيق: د/ هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

٧٦ـــ معاني القراءات، لأبي منصور الأزهري، مركز البحوث في كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٧٧ـــــ معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، شرح وتحقيق : د/ عبد الجليل شلبي، عالم الكتب، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨م.

٧٨ـــــ معاني القرآن، للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة الأولى، د.ت.

٧٩ـــــ معاني القرآن، للنَّحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٨٠ـــــ معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

٨١ـــ معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذُيل بالإملاء، لعبد الغني الدقر، دار القلم دمشق، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـــــ ١٩٨٦م.

٨٢ـــ معجم المفسرين (من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر)، عادل نويهض، قدم له: الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.

٨٣ـــــ معجم المؤلفين، لعمر كحَّالة، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٨٤ـــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تحقيق : د/ مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، الطبعة السادسة ١٩٨٥م.

٨٥ـــــ المغني في القراءات، للنوزاوازي، تحقيق : د/ محمود بن كابر بن عيسى الشنقيطي، الجمعية العلمية السعودية للقرآن الكريم وعلومه، الطبعة الأولى ١٤٣٩ـــــ ٢٠١٨م.

٨٦ـــ المفتاح في الصرف، لعبد القاهر الجرجاني، حققه وقدم له: د/ علي توفيق الحَمَد، كلية الآداب، جامعة اليرموك ، إربد، عمان، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

٨٧ـــ المفصل، للزمخشري، تحقيق : د/علي بو ملحم، مكتبة الهلال ، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

٨٨ـــ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، للشاطبي، تحقيق: د/ عبد الرحمن بن

سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ ـــــــــ ٢٠٠٧م .

٨٩ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للعيني، تحقيق: د/ علي محمد فاخر ود/ أحمد محمد توفيق السوداني، د/ عبد العزيز فاخر، دار السلام، مصر، الطبعة الأولى ١٤٣١ه ـــــ ٢٠١٠م.

٩٠ـ المقتضب، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.

٩١ـــ المناظرات والإنشادات في رحلات المغاربة الحجازيين، إعداد : د/ عبد السلام بن المختار شقور، بحث مقدم إلى ندوة مكة المكرمة عاصمة الثقافة الإسلامية ١٤٢٦هـــــــ .

٩٢ـــ المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، لابن الأزهر الحنبلي، تحقيق: خالد حيدر، دار الفكر للطباعة والنشر التوزيع ١٤١٤هـ .

٩٣ـــ المنصف، لابن جني، دار إحياء التراث القديم ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـــ – أغسطس سنة ١٩٥٤م .

٩٤ـــ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للمقري، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر- بيروت، لبنان، د.ت.

٩٥ـــ النكت في القرآن الكريم، لعلي بن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق: د/عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٩٦ـــ النوادر في اللغة، لأبي زيد الأنصاري، تحقيق ودراسة : د/ محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

٩٧ـــــ نيل الابتهاج بتطريز الديباج، للتنبكتي، عناية وتقديم: د/ عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس، ليبيا، الطبعة الثانية ٢٠٠٠م.

٩٨ـــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي تحقيق: د/عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د.ت.

٩٩ـــ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لشمس الدين ابن خلكان البرمكي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٧١م.

١٠٠ـ الوقف والابتداء في القرآن الكريم وصلته برسم المصحف والقراءات والإعراب، د/ ياسين جاسم المحيمد،: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بقطر ١٤٣٧ هـــــــ ـــــ ٢٠١٦م .